تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات

دكتوره

عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجدج

مدرس أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة

تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات

دكتوره

عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجدج

مدرس أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة

ملخص البحث :

شهد العالم في العصر الحالي تحولاً كبيًرا في نظام التعليم العالي والجامعي، فأخذت الجامعات بثقافة التدويل والتحول من الإقليمية إلى العالمية، مما تطلب تغيًرا جذرياً في فلسفة التعليم الجامعي وتوجهاته واستراتيجياته، وأصبحت الجامعات التي لم تنتهج منهجاً عالميًا أقل في مركزها التنافسي عن الجامعات ذات الطابع العالمي.

ومن هنا تتضح أهمية التدويل كآلية لتحقيق ذلك، فتضمين مؤسسات التعليم الجامعي للبعد الدولي في جميع هياكلها وأنشطتها أصبح من أهم أهداف التعليم الجامعي في عالمنا المعاصر، وأحد السمات التي تحدد مكانة مؤسسات التعليم الجامعي وأداءها على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية،

يهدف البحث إلى :

١- الوقوف على مفهوم تدويل التعليم الجامعي ومبررات الأخذ به.

٢- التعرف على التصنيفات العالمية للجامعات والمعايير التي يقوم عليها كل منها.

٣- عرض الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري ومراحل تطورها ومستوياتها.

٤- رصد واقع التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

٥- الوصول إلى تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

ومن أهم النتائج التى توصل اليها البحث ما يلى:

- تدويل التعليم الجامعى يعد عنصرا أساسيا فى تحسين رتب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية.

- تبوأ الجامعات المصرية مكانة متقدمة فى القوائم العالمية لتصنيف الجامعات يتوقف على قدرة الجامعات فى مصر على تحقيق القدرة التنافسية.
- رغم المحاولات المبذولة لتدويل التعليم الجامعى المصرى إلا أن هناك مجموعة تحديات تواجه تلك الجمهود أهمها غياب فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التدويل.
- إنخفاض أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية يرجع إلى مجموعة من العوامل منها ما يرتبط بضعف البنية التحتية للجامعات والظروف الإقتصادية.
- جهود تدويل التعليم الجامعى محدودة ومتفاوتة بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعى فى مصر بما يتلاءم مع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

الكلمات المفتاحية: تدويل التعليم الجامعى، ا لتصنيف العالمى للجامعات.

مقدمه :

شهد العالم في العصر الحالي تحولات وتغيرات حاسمة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالميه أثرت على شتى مناحي الحياة الاجتماعية ،والاقتصادية، والسياسية في كل المجتمعات، ومن مظاهر تلك التغيرات التأثيرات المتقاربة للعولمة، وتزايد قيمة المعرفة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاجتماعية والثورة المعلوماتية والتكنولوجية.

كما أن صعود قوى السوق ونشوء سوق عالمية للرأسمال الفكري والبشرى المتقدم يفرضان على نظم التعليم ضرورة الملاءمة والتطور، لمواجهة التحديات الجديدة، فالدول النامية مهددة بخطر التهميش مستقبلاً في الاقتصاد العالمي التنافسي، ما لم تطور نظم تعليمها وتوجهها نحو الاستثمار في رأس المال البشري وإنتاج المعرفة لتحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

ومن هنا حدث تحولاً كبًيرا في نظام التعليم العالي والجامعي، فأخذت الجامعات بثقافة التدويل والتحول من الإقليمية إلى العالمية، مما تطلب تغيًرا جذرياً في فلسفة التعليم الجامعي وتوجهاته واستراتيجياته، وأصبحت الجامعات التي لم تنتهج منهجاً عالميًا أقل في مركزها التنافسي عن الجامعات ذات الطابع العالمي.

وفي ظل المناخ العالمي الجديد للتعليم العالي، وفي عصر التعليم العالي عابر القارات ومع التقدم الهائل الذي تشهده جامعات الغرب في كافة مجالات العلوم، والتي أصبحت تقدم برامجها التعليمية عبر فروعها الخارجية ومن خلال شبكة المعلومات الدولية لم يعد دور الجامعة قاصرًا على الوظائف التقليدية المرتبطة بتقديم المعارف ونقلها، بل أصبحت هناك ضرورة ملحة إلى توافر رؤية جديدة على صعيد التعليم الجامعي، تجمع بين العالمية والملاءمة بهدف استجابة التعليم الجامعي لمتطلبات المجتمع المحلي الذي يعمل في إطاره، وإقامة صلات أكثر مع الوسط الدولي ليصل إلى العالمية.

ومن هنا تتضح أهمية التدويل كآلية لتحقيق ذلك، فتضمين مؤسسات التعليم الجامعي للبعد الدولي في جميع هياكلها وأنشطتها أصبح من أهم أهداف التعليم الجامعي في عالمنا المعاصر، وأحد السمات التي تحدد مكانة مؤسسات التعليم الجامعي وأداءها

على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية، وتشير إحدى الدراسات [١] إلى أن هناك ارتباطاً بين التدويل وتحقيق الريادة العالمية للجامعات، حيث يسهم التدويل في إكساب الجامعات صبغة عالمية، إذ أن استخدام استراتيجيات التدويل بفعالية يعد أحد عوامل تحول الجامعات إلى جامعات عالمية المستوى، كما يسهم التدويل في تحقيق المكانة العلمية المرموقة للجامعات وإكسابها قدرة تنافسية في ظل ما تواجه من تحديات.

وقد تبنت العديد من الدول المتقدمة والنامية عدة توجهات واستراتيجيات تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لجامعاتها، فقد أصدرت "ماليزيا" مجموعة قوانين وتشريعات تهدف إلى تحرير الخدمات التعليمية، وذلك عن طريق إنشاء الجامعات الخاصة وفروع لجامعات أجنبية، أما في "تشيلى" تبنت الحكومة مشروعًا لتحسين أداء الجامعات وتطوير التعليم الجامعي بما يحسن مخرجاته، وتبنت "اليابان" خطة تهدف إلى تعزيز التعاون بين جامعات اليابان الحكومية والخاصة من أجل تحسين تنافسية هذه الجامعات على المستوى العالمي، بينما انتهجت "رومانيا" بالتعاون مع البنك الدولي خطة تسعى إلى إعادة هيكله مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي[٢].

هذا يعني أن هناك سياسات واستراتيجيات أخذت بها الدول المتقدمة لتحسين القدرة التنافسية للجامعات فيها، من خلال تبنى الحكومات لخطط قومية تهدف إلى تحسين جودة التعليم الجامعي ومخرجاته، والعمل على إعادة هيكلة مؤسساته وتشجيع التغيير في ثقافة النظم التعليمية وخاصة التعليم العالي بما يضمن تحسين ورفع كفاءة أداء الجامعات.

أما بالنسبة للجامعات المصرية فهي تعاني ضعفًا شديدًا في القدرة التنافسية وهذا ما أكدته دراسة "عبد الباسط دياب"[٣] حيث أشارت إلى تدنى ترتيب الجامعات المصرية في هيكل تقويم الجامعات العالمية بصفة عامة، حيث تقع جميعها تحت مستوى الـ ٥٠٠ جامعة طبقا لتصنيف شنغهاي بالصين عام ٢٠٠٣، ليس هذا فحسب بل أن هناك جامعات مصرية عريقة لم يتضمنها التقرير، بمعنى أنها تقع خارج نطاق الـ ١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم، وهذا يعد دليلاً على ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية عند مقارنتها بجامعات العالم المتقدمة. ويرجع ذلك إلى نواحي قصور عديدة في التعليم

الجامعي المصري من أهمها عدم قدرته على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في شتى المجالات البحثية والأكاديمية.

فرغم تسارع وتسابق جامعات العالم المتقدمة وتحركها الإيجابي لمواجهة تحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها، ومواكبة المناخ العالمي الجديد للتعليم العالي إلا أن جامعاتنا المصرية لم تستجب بالدرجة الكافية لتلك التوجهات فكانت الفجوة بينها وبين الجامعات العالمية، ومما يؤكد ضعف استجابتها للتغيرات العالمية في مجال التعليم العالي الدلائل والمؤشرات التالية:(٤)

- ضعف اتصال الجامعات المصرية بالجامعات العالمية.
- عدم إدخال البعد الدولي في المناهج.
- ضعف نظام تدويل التعليم الجامعي المصري.
- ضعف فرص المشاركة أمام أعضاء هيئات التدريس لحضور المؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية.
- غياب البعد الدولي في الخطط والبرامج والأهداف التعليمية.

مشكلة البحث:

رصدت بعض الدراسات غياب الجامعات المصرية عن قوائم التصنيفات العالمية واحتلال الجامعات الأفريقية مراكز متقدمة عن الجامعات المصرية في قائمة التصنيف الأفريقية وأرجعت ذلك إلى العديد من المعوقات التي تعرقل تحسن تقدم الجامعات المصرية منها ما يتصل بالنواحي الأكاديمية مثل: نمطية الجامعات المصرية حيث تتشابه الكليات المتناظرة في أقسامها العلمية وبرامجها التعليمية، واختلالات التوازن في مخرجات الخريجين حيث تزداد نسبة خريجي العلوم الإنسانية وتنخفض نسبة خريجي العلوم الطبيعية والتطبيقية، ومنها ما يتصل بالنواحي البحثية مثل عدم تطوير القدرات البحثية وضعف موازنات البحث العلمي (٥).

وفي دراسة مسحية قام بها الاتحاد الدولي الجامعات: IAu International Association of universities في السنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ على عينة ممثلة للجامعات على المستويين الإقليمي والعالمي أوضحت نتائج المسح الإحصائي ما يلي:

- وجود توسع غير مسبوق في تبنى الجامعات المتقدمة والنامية على حد سواء لاستراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي منذ بداية الألفية الثالثة.
- وجود تنوع في أشكال التدويل بالجامعات وأساليبه .

إلا ان تقرير البنك الدولي والصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أشار إلى أن جهود التدويل المبذولة بالتعليم العالي المصري لا تزال هامشية مقارنة بالاتجاه العالمي السائد نحو التدويل، كما أن هذه الجهود ما زالت متفاوتة ومحددة وفقًا لأنواع المؤسسات التي تقدمها، وأرجع التقرير ذلك إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي المصري بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مستقبلاً. (٦)

وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد ما جاء بهذا التقرير ومنها ما يلي:

- ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية بسبب عدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية في شتى المجالات البحثية والأكاديمية. (٧)
- انحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس، ومصادر المعرفة العلمية والتقنية(٨)
- انخفاض فرص الابتعاث والانفتاح على الخارج لتنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس بشكل عصري متميز(٩).

ولا شك أن هناك علاقة بين سياسات التدويل التي تتبعها الجامعات، والمعايير الدولية التي تتخذها التصنيفات العالمية للجامعات أساساً للحكم والتفاضل بينها، بل أن تدويل التعليم الجامعي ذاته أصبح أحد تلك المعايير الدولية للتفضيل بين الجامعات مما يستدعى ذلك البحث والدراسة لسياسات التدويل المتبعة في جامعاتنا المصريه للتعرف على العلاقة بين التدويل ومعاير تلك التصنيفات العالميه والوصول إلى متطلبات تدويل

التعليم الجامعي المصري في ضوء تلك المعايير حتى يمكنه رفع تصنيف جامعاتنا المصرية بين مصاف الدول المتقدمة، وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن ضعف الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي المصري من العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات. (١٠)

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن الوصول إلى تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بتدويل التعليم الجامعي، وما أهم مبرراته؟
- ما المقصود بالمعايير العالمية لتصنيف الجامعات، وما أنواعها؟
- ما الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري، وما مراحل تطورها ومستوياتها؟
- ما واقع تدويل التعليم الجامعي في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات؟
- ما التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تقديم تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري فى ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات من خلال الوقوف على مفهوم تدويل التعليم الجامعي ومبررات الأخذ به، والتعرف على التصنيفات العالمية للجامعات والمعايير التي يقوم عليها كل منها، وعرض الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري ومراحل تطورها ومستوياتها، ثم رصد واقع التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، وصولا إلى التصور المقترح .

أهمية البحث:

- ترجع أهمية البحث الحالي لاستهدافه تطوير التعليم الجامعي المصري الذي تسهم مخرجاته في إحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.
- تناول البحث تدويل التعليم الجامعي كمدخل حديث لتحسين التعليم الجامعي وزيادة قدرته التنافسية.
- يعد هذا البحث من البحوث القليلة التي تناولت العلاقة بين تدويل التعليم الجامعي المصري وبين التصنيفات العالمية للجامعات.
- قد تفيد نتائج هذا البحث في فتح مجالات جديدة أمام الباحثين المتخصصين لإجراء أبحاث مستقبلية تتناول موضوع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.
- يستمد هذا البحث أهمية من التوجه السائد لدى الجامعات المصرية نحو المنافسة عالميًا ورغبتها في تحقيق مراكز متقدمة في سباق تصنيف الجامعات العالمية.
- قد يفيد هذا البحث القائمين على التعليم الجامعي وسياساته، وإدارة التعاون الدولي بوزارة التعليم العالي، للأخذ بالتوجهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي المصري ليحتل مكانة متقدمة بين أنظمة التعليم العالمية.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي بحكم طبيعة موضوعه، حيث يقوم بوصف ما هو قائم وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها واستنباط العلاقات بين الظواهر التربوية[١١] واعتمد البحث على هذا المنهج فى مسح ووصف أهم المؤشرات والمعايير التى على أساسها يتم تصنيف الجامعات عالميا، ولا يقف فقط عند مسح ووصف تلك المعايير ولكن أيضا تحليلها لبيان أهم المعايير التى لها علاقة بتدويل التعليم الجامعى ويمكن أن يكون لها وزن فى رفع تصنيف الجامعات عالميا.

كما استفاد البحث بهذا المنهج فى معالجة مشكلة البحث من خلال وصف وتحليل التصنيفات العالمية للجامعات من حيث المفهوم والنشأة والأهداف والأهمية، أيضا وصف

صيغ تدويل التعليم الجامعى المصرى وتحليلها وتوضيح علاقتها بتلك المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

واعتمد البحث أيضا على المنهج الوصفى من خلال تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بكل جوانب التعليم الجامعى وتدويله والتصنيفات العالمية للجامعات، وتحليل تلك البيانات واستخلاص بعض النتائج وصولا لتقديم التصور المقترح.

حدود البحث:

تناول البحث موضوع تدويل التعليم الجامعي المصري كأحد الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي، و ركز على أشهر التصنيفات العالمية للجامعات وهى (تصنيف جامعة شنغهاي، تصنيف جريدة التايمز البريطانية، تصنيف ويبومتركس) في محاولة الوصول لتصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء معايير تلك التصنيفات العالمية للجامعات.

وقد ركز البحث على هذه التصنيفات لأنها تعد من أشهر التصنيفات المنتشرة عالميا فى الأوساط الأكاديمية، وقد اختص البحث التعليمى الجامعى المصرى بتطوير نظم تدويله ووضع مقترحات لتحسينها وصولا لمراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

مصطلحات البحث:

١-التدويل Internationalization

التدويل أو الدولنة تعني جعل الشئ دولياً أي يقوم على أساس التناول والتبادل بين الدول بما يحقق الإستفادة من خلال العمل الجماعي والتفاهم المشترك، بدلاً من الجدل والخلافات واشعال الحروب بينها وبين بعضها[١٢].

كما يقصد بالتدويل إقامة علاقات استراتيجية على نطاق واسع بين الدول، تقوم على التعاون المتبادل بصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية، مواقعها الجغرافية، [١٣] وينطوي هذا التعريف على أن تكون العلاقات القائمة بين الدول المختلفة علاقات متكافئة على أن تظل الوحدة الأساسية هي الدولة[١٤]، ويؤكد ذلك على احترام الشخصية الفردية

للأمة، والحفاظ على هوية الدولة في ظل عملية الدمج الدولي لثقافات تلك الدول، وهناك من يرى أن المقصود من تدويل التعليم هو "تهيئة المجتمع للدخول في شراكة فعالة وناجحة مع المجتمع الدولي من أجل إحداث التكامل والتوافق بين المجتمعات والشعوب[١٥]

تدويل التعليم الجامعي: Internationalization of Higher education

تعددت تعريفات التدويل طبقاً للأهداف التي يسعى لتحقيقها وأيضًا اختلاف السياسات المتبعة لتنفيذها، كما أنه لا يوجد تعريف محدد شامل لتدويل التعليم الجامعي فيعرف تدويل التعليم الجامعي على أنه :"العملية التي يتم من خلالها تضمين البعد عبر القومي في التدريس والبحث والمداخل والاستراتيجيات والأنشطة الفعلية المستخدمة محل التنفيذ".[١٦]

كما يعرف التدويل بأنه: "مجموعة من الأنشطة تعمل على إدماج منظور عالمي في البيئة التعليمية تتضمين الأنشطة الأكاديمية المختلفة والمنح الدراسية والتبادل الطلابي والبحوث المشتركة وتعليم اللغات الأجنبية وحراك أعضاء هيئة التدريس"[١٧]

وهناك من يرى، أنه الجهود المبذولة من أجل تكيف التعليم الجامعي مع الأوضاع العالمية المتغيرة والاستجابة للمتطلبات والتحديات التي تفرضها العولمة على المجتمعات في كافة المجالات التعليمية، والاقتصادية، والثقافية[١٨].

ويعرف البحث الحالي تدويل التعليم الجامعي بما يتفق مع طبيعته وأهدافه بأنه: إدخال البعد الدولي بمستجداته واستراتيجياته على كل مكونات منظومة التعليم الجامعي بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها بشرط تحسين جودتها التعليمية بصفة مستمرة وزيادة كفاءتها الداخلية بما يتفق مع المعايير العالمية ليزداد الإقبال عليها، فتتحقق لها الميزة التنافسية، وتحتل مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات.

تصنيف الجامعات : University Ranking

يعرف تصنيف الجامعات بأنه: "ترتيب الجامعات في قوائم بطريقة مقارنة تبعًا لمجموعة من المؤشرات العامة ترتيبًا تنازليًا ويتم عرضها في صورة جدوال من الأفضل إلى الأسوأ طبقاً لما تحرزه من نقاط[١٩] وفق مجموعة من المعايير، كما يعرف على أنه، طريقة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات والبرامج والبحث والنشاطات التعليمية لتوفير

التوجيه لجماعات مستهدفة محددة مثل: الطلاب الذين يريدون الالتحاق بالجامعات، أو تغيير تخصصاتهم، أو جامعاتهم، أو القائمين على إدارة الجامعة، والذين يرغبون في تقييم جامعاتهم حتى يظلوا في وضع تنافسي(٢٠) .

وعرفته اليونسكو على أنه : نظام لتقويم أداء المؤسسات التعليمية الجامعية، ومعيارًا ذا قيمة للمقارنة بين الجامعات، والذي يعتمد على حزمة من المؤشرات المرتبطة بعدد من الجوانب الأكاديمية وغيرها، كأداة بحث تستجيب لمطالب الشفافية، وضمانات للجودة، وتعزيز المنافسة من المؤسسات في ظل العولمة. (٢١)

من التعريفات السابقة يتضح أن تصنيف الجامعات هو طريقة للتفاضل بين الجامعات على أساس علمي معياري يميل إلى الشفافية والمنطقية، بغرض ضبط جودة نظام التعليم الجامعي بمدخلاته وعملياته ومخرجاته، وبالتالي فإن مستوى جودة مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي من الخريجين، أو البحوث، أو الخدمات التدريبية والإستشارية تتوقف على المكانة التي تحتلها أو تصل إليها الجامعة في التصفيات العالمية للجامعات.

وترى الباحثة أنه يمكن تعريف تصنيف الجامعات بأنه : نظام لترتيب الجامعات طبقًا للمستوى العلمي والأكاديمي لها في ضوء مجموعة من المعايير التي يتم وضعها كأساس للتقييم والمفاضلة، أيضًا لضبط الجودة والتميز لمدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات.

الدراسات السابقة :

يتناول هذا الجزء عرض ملخص للدراسات السابقة ذات العلاقة بالبحث الحالي والتي تناولت تدويل التعليم العالي الجامعي، والتصنيف العالمي للجامعات، ويتم عرض الدراسات السابقة من خلال محورين المحور الأول يشمل الدراسات التى تناولت تدويل التعليم العالى الجامعي والمحور الثانى يشمل الدراسات التى تناولت موضوع التصنيف العالمى للجامعات، ويتضح ذلك فيما يلى:

المحور الأول: الدراسات التى تناولت تدويل التعليم العالى الجامعي

١-"تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية"(٢٢)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مفهوم تدويل التعليم العالي ومقوماته ومبرراته المختلفة، وتوضيح العلاقة بين العولمة والتدويل، كذلك التعرف على واقع تدويل التعليم العالي في مصر وأيضًا بعض الخبرات المعاصرة في مجال تدويل التعليم العالي خاصة في اليابان واستراليا مع استخلاص الدروس المستفادة منها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب القياس المقارن وأسلوب دلفي، وطبقت استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وضع استراتيجية لتدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة، واستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على واقع تدويل التعلم العالي في مصر ومشكلاته، والإفادة من الاستراتيجية المقترحة في استخلاص أهم التوصيات بخصوص تفعيل تدويل التعليم الجامعي.

٢-"دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية" (٢٣)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حركة تدويل التعليم الجامعي ودواعي ومبررات ظهورها ومستويات تدويل التعليم الجامعي، أيضًا التعرف على خبرات كل من المملكة المتحدة واستراليا في تدويل التعليم الجامعي، والوصول إلى أوجه الشبه والاختلاف في تدويل التعليم الجامعي في دول البحث الثلاث وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تعدد المستويات التي يمكن من خلالها التخطيط والتنفيذ لتدويل التعليم الجامعي وتشمل المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي.
- تدويل التعليم الجامعي في كل من المملكة المتحدة ومصر ارتبط بنشأة التعليم الجامعي وتطوره واتصف التعليم الجامعي فيهما بقدرته على إستيعاب الثقافات الأخرى.
- المملكة المتحدة واستراليا ومصر اتفقوا في الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي وخاصة بحراك الأفراد.
- الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي في كل من المملكة المتحدة واستراليا ومصر قد امتد واتسع من الاهتمام بحراك الأفراد إلى حراك المؤسسات ذاتها.

- معظم الجامعات المصرية تشابهت فيما بينها في وجود إطار مشترك لتدويل التعليم الجامعي.

وقد توصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم الجامعي في مصر ويشمل التصور المقترح ثلاث مستويات لتدويل التعليم الجامعي وهي : المستوى الدولي، والمستوى الاقليمي، والمستوى المحلي مع وجود علاقة تأثيرية مبتادلة بين كافة المستويات.

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على خبرات بعض الدول الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي مما أفاد في بناء الإطار النظري للبحث.

٣-"تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم"(٢٤)

يهدف هذا البحث إلى قراءة المشهد الجامعي العربي من حركة تدويل التعليم الجامعي والتعرف على الأسس التي يقوم عليها تدويل التعليم الجامعي من حيث مفهومه، وتطوره، وأهدافه وأهميته، أيضًا التعرف على أنواع تدويل التعليم الجامعي ومداخله، كما هدف البحث للتعرف على المبررات الدافعة إلى تدويل التعليم الجامعي ومتطلباته، واعتمد البحث على المنهج الوصفي حيث وصف ظاهرة تدويل التعليم الجامعي بأبعاده المختلفة والأسس التي يقوم عليها وصولاً إلى تصور مستقبلي، لبناء تكتل جامعي عربي وتمكن البحث من الوصول إلى تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي، ويتوقف نجاح هذا التكتل الجامعي على عدة شروط من أهمها:

- بناء القدرة المؤسسية لتدويل التعليم الجامعي.
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- إنشاء هيئة أو مؤسسة لإدارة التكتل الجامعي الخليجي.
- قدرة الجامعات في التكتل المقترح على التفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي.

واستفاد البحث الحالي من هذا البحث في التعرف على الأطر النظرية لعملية تدويل التعليم الجامعي مما أفاد في بناء الإطار النظري للبحث.

٤-"مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"(٢٥)

استهدفت هذه الدراسة معرفة آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤسساتها الجامعية، كما هدفت إلى إعداد مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بما يتناسب مع إمكانيات البيئة السعودية وخصوصيتها الثقافية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستعانت بإحدى أدواته وهي: الاستبانة فى الحصول على المعلومات الخاصة بواقع التدويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية بهدف وضع مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة خاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وفقاً لثلاث مستويات متداخلة ومترابطة بعلاقة تأثير وتأثر وهي المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي، وتشمل عوامل نجاح تدويل التعليم الجامعي في المملكة عوامل النجاح على الثلاث مستويات، فمن عوامل النجاح على المستوى المحلي تبنى ودعم القيادة السياسية لعملية تدويل التعليم الجامعي ومن عوامل النجاح على المستوى الإقليمي، تنظيم أولويات العمل التعاوني بين مؤسسات التعليم الجامعي، السعودية والجامعات الخليجية والعربية.

ومن عوامل النجاح على المستوى الدولي التزام مؤسسات التعليم الجامعي السعودية بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي توقع مع الدول والجامعات الدولية؛ حتى يسهل الحراك فيما بين النظم التعليمية للدول التي تشملها تلك الاتفاقيات، وقد استفاد البحث الحالي من المقترحات التي توصلت إليها هذه الدراسة لتدويل التعليم الجامعي وفقاً للمستوى المحلي، والمستوى الاقليمي والمستوى الدولي ومحاولة الاسترشاد بها في تطوير سياسات تدويل التعليم الجامعي المصري موضوع البحث الحالي.

٥-الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي "العوامل والملامح والمتطلبات"(٢٦)

استهدفت هذه الدراسة تحليل مفهوم تدويل التعليم العالي، والوقوف على دواعي تدويل التعليم العالي، كما استهدفت تحليل أهم جوانب تدويل التعليم العالي، ثم وضع تصور لتطوير التعليم العالي في ضوء حركة التدويل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في دراسة وتحليل أهم ملامح تدويل التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اتجاه عالمي قوي لتدويل التعليم العالي، وقد استفاد البحث الحالي من تلك الدراسة في التعرف على أهم العوامل والمبررات التي استدعت تدويل التعليم العالي وأهم ملاحم تدويله مما أفاد في بناء الإطار النظري للبحث الحالي.

6- The Application of A.strategic Management Model to the Internationalization of Higher Education Institufions(٢٧) "

"تطبيق نموذج الإدارة الاسترتيجية على تدويل مؤسسات التعليم العالي "

استهدفت هذه الدراسة تطبيق نموذج الإدارة الإستراتيجية على تدويل مؤسسات التعليم الجامعي من خلال ثلاث مراحل هي التحليل الإستراتيجي، والاختيار الإستراتيجي، ثم التنفيذ الإستراتيجي باعتبار هذا النموذج أداة لفهم عملية تطبيق تدويل التعليم العالي داخل مؤسساته، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ضرورة تكيف مؤسسات التعليم الجامعي مع المجتمع المحيط داخلياً وخارجياً، وأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم، ومن أهم عوامل نجاح التدويل الجامعي هو دعم الإدارة العليا وتبنيها لعملية التدويل.

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على أهم عوامل نجاح عملية تدويل التعليم الجامعي وكيفية إدارة عملية التدويل وفقاً لنموذج الإدارة الاستراتيجية مما يفيد في إثراء الإطار النظري للبحث الحالي.

7- International students and Internationalization of Higher Education in dapan – Interpreretive study with policy Makers and Enter national Educators"

"الطلاب الدوليون وتدويل التعليم العالي في اليابان – دراسة تفسيرية لصانعي السياسة والمعلمين الدوليين"(٢٨)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على معنى تدويل التعليم العالي من منظور ياباني والتعرف على الخبرة اليابانية في مجال الطلاب الدوليين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلى تصميم نموذج ياباني لعملية التدويل. واستفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على الخبرة اليابانية في مجال تدويل التعليم.

تعليق على دراسات المحور الأول التى تناولت تدويل التعليم العالي الجامعي:

- يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناوله لموضوع تدويل التعليم العالي إلا أنه اختص بالتعليم الجامعي منه، ويختلف عن الدراسات السابقة في أنه ربط بين تدول التعليم الجامعي المصري وموقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، بينما استهدفت الدراسات السابقة ربط التدويل ببعض المتغيرات العالمية مثل العولمة، ومنظمة التجارة الحرة، وعوامل القدرة التنافسية للجامعات المصرية.
- معظم الدراسات السابقة أكدت على أهمية تدويل التعليم العالي والجامعي في نشر التسامح والسلام والتفاهم الدولي بين التفاقات والشعوب المختلفة من خلال سياسات التدويل المتبعة مثل حراك أعضاء التدريس والطلاب، وتعلم اللغات الأجنبية.
- التدويل يعد من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعلم الجامعي خاصة في الدول النامية لضعف قدرتها على تدويل التعليم في الوقت الذي أصبح فيه التدويل من معايير التصنيف العالمي للجامعي.
- من أهم التحديات الداخلية أمام التعليم الجامعي المصري اعتماده على التمويل الحكومي بنسبة ٨٢% من الإنفاق الحالي على الجامعات مع تحمل الجامعات عبء زيادة أعداد الطلاب دون زيادة الامكانيات.
- التعاون البحثي الأكاديمي على المستوى الإقليمي في أدنى مستوياته إذ أن ربع البحوث التي يتم انجازها أُنجزت مع باحثين أجانب وغير محليين نتيجة اعتماد الجامعات الخليجية على الكوادر التعليمية الأجنبية.
- ضعف التكتلات البحثية فيما بين الباحثين العرب؛ أدى إلى الاعتماد الكبير على الاستيراد للتقنية والخبرات العالمية، وضعف الإنتاج البحثي العربي مقارنة بالدول الأخرى.

- عدم وجود الإطار القانوني الذي من شأنه أن يسهل ويشجع على تنقل الباحثين لتعزيز التعاون البحثي والعلمي.

المحور الثانى: الدراسات التى تناولت موضوع التصنيف العالمى للجامعات

٨-"دور مؤسسات المعلومات الجامعية في رفع تصنيف جامعاتها عالميًا"[٢٩]

هدفت الدراسة إلى معرفة دور مؤسسات المعلومات الجامعية في رفع تصنيف جامعاتها عالميًا، أيضاً التعرف على أهم المعايير العالمية لتصنيف الجامعات والعلاقة بين عناصر التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات المعلومات الجامعية، أيضاً هدفت الدراسة للوصول إلى أهم العناصر والمقومات الرئيسية الواجب توافرها في مؤسسات المعلومات الجامعية، لرفع كفاءة جامعاتها عالميًا كذلك هدفت الدراسة إلى معرفة المعايير التي يمكن تطبيقها لرفع تصنيف مؤسسات المعلومات الجامعية المصرية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في مسح ووصف أهم المعايير المتوافرة عالمياً والتي يتم على أساسها تصنيف الجامعات العالمية.

وقد توصلت الدراسة إلى، أن مؤسسات المعلومات الجامعية والمتمثلة في هذه الدراسة بالمكتبات المركزية ومكتبات مراكز الدراسات والبحوث الجامعية لها دور كبير في رفع كفاءة الجامعات وجودتها، ومن ثم رفع تصنيف جامعاتها عالميًا واستفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في معرفة أهم المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

٩-"التصنيف العالمي لجامعات الدارسين السعوديين في الخارج – الواقع والمأمول"[٣٠]

هدفت الدراسة إلى الوقوف على معدل الارتباط بين القيد للطلاب السعوديين في جامعات أربع دول هي أفريقيا، وبريطانيا، وكندا، واستراليا، وبين ترتيب الجامعات في تصنيفي "شنغهاي وكيو إس "(Qs) والتعرف على أهم الصعاب التي تواجه الطلاب السعودين للتسجيل في الجامعات الأفضل عالمياً، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي، والنوعي بالاعتماد على بيانات كمية من قاعدة بيانات وزارة التعليم السعودي في أربع دول هي : أمريكا، وكندا وبريطانيا، واستراليا، وقد اعتمدت الدراسة

على إجراء المقابلات مع (١٠٨) من المسئولين عن برامج الابتعاث ومع أعداد من الطلاب السعوديين الذين أنهوا دراستهم بالخارج، وآخرين مازالوا مستمرين في الدراسة بالخارج، وهدفت هذه المقابلات للتعرف على الصعوبات التي تواجه الطلاب السعوديين في الالتحاق بالجامعات ذات المراكز المتقدمة، وتوصلت الدراسة إلى، أن هناك علاقة عكسية بين قيد الطلبة السعوديين وبين ترتيب الجامعات في تصنيفي "شنغهاي وكيوس إس (QS)" في كل دولة من الدول الأربعة على حدة أو بصورة مجتمعة.

10"- University ranking using research, educational and environmental indicators[٣١]"

استهدفت هذه الدراسة تقديم نموذج للمقارنة بين ٣٥ جامعة من أفضل جامعات العالم طبقاً لتصنيف شنغهاي وتصنيف التايمز" من حيث ما تقدمه كل جامعة من بحوث، ومناهج، وتقنيات تعليمية وغيرها .كما هدفت الدراسة التعرف على طرق تحسين أداء الجامعات لتتقدم في التصنيف العالمي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والمنهج المقارن.

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على المعايير التي يقوم عليها كل من تصنيف شنغهاي وتصنيف التايمز" والتي تستخدم في المفاضلة بين الجامعات عالمياً فأفادت الإطار النظري للبحث الحالي.

تعليق على الدراسات التى تناولت موضوع التصنيف العالمى للجامعات:

- يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناوله لموضوع التصنيفات العالمية للجامعات.
- يعاني التعليم المصري الجامعي من أزمات مركبة وتحديات عديدة تفوق قدرته التنافسية على المستوى العالمي.
- الأوضاع الاقتصادية المتردية في مصر تؤدي إلى ضعف الإمكانات المخصصة لتطوير التعليم الجامعي خاصة الإنفاق على البحث العلمي، الذي يمثل أهم معيار لزيادة القدرة التنافسية لأي جامعة على سلم الترتيب العالمي.

- أكثر العوامل تأثيرًا في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات اختيار الوظائف القيادية في الجامعات في ضوء عوامل سياسية أكثر منها أكاديميه وأيضاً عدم وضوح الخطط المستقبلية للتعليم الجامعي (تتغير الخطة بتغير الوزير).

وقد استفاد البحث الحالي من جميع الدراسات السابقة التى تم عرضها من خلال توظيفها في كتابة الإطار النظري للبحث وتفسير ومناقشة نتائجه.

إجراءات البحث:

يتم الإجابة عن تساؤلات البحث وفقاً للخطوات الآتية:

- للإجابة عن التساؤل الأول: ما المقصود بالتدويل الجامعي وما أهم مبرراته؟

تم عرض مفهوم تدويل التعليم الجامعي وضروراته وأهدافه، كما تم عرض أسس ركائز تدويل التعليم الجامعي.

- للإجابة عن التساؤل الثاني: ما المقصود بالمعايير العالمية لتصنيف الجامعات وما أنواعها؟

قام البحث الحالي بعرض مفهوم التصنيف العالمي للجامعات وأهميته، ثم أسس ومبادئ التصنيفات العالمية للجامعات، كما قام البحث بعرض معايير ومؤشرات تصنيف الجامعات من خلال عرض مفصل لأشهر التصنيفات العالمية للجامعات.

- للإجابة عن التساؤل الثالث: ما الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري وما مراحل تطورها ومستوياتها؟

قام البحث بعرض مراحل تطور جهود التدويل المبذولة في مصر كما تم عرض مستوياتها.

- للإجابة عن التساؤل الرابع: ما واقع تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات؟

قام البحث بتحليل الدراسات والتقارير والإحصاءات المرتبطة بواقع تدويل التعليم الجامعي المصري مقارنة بغيرها من الدول.

- للإجابة عن التساؤل الخامس: ما التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات؟

تم تقديم تصور مقترح على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، وواقع تدويل التعليم المصري في ضوء المعايير العالمية للتصنيفات الجامعية.

ثانياً: محاورالبحث

المحور الأول: تدويل التعليم الجامعي المصري وعلاقته بالمعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

المحور الثاني: أشهر التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها ومؤشراتها.

المحور الثالث: جهود تدويل التعليم الجامعي في مصر ومراحل تطورها ومستوياتها .

المحور الرابع: واقع تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

المحور الخامس: التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

المحورالأول :

تدويل التعليم الجامعي المصري وعلاقته بالمعايير العالمية لتصنيف الجامعات:

- ضرورات تدويل التعليم الجامعي:

هناك العديد من العوامل والمبررات التى جعلت تدويل التعليم الجامعي ضرورة من ضرورات العصر الحالى، لما يتسم به من متغيرات متسارعة فى كافة المجالات، ولم يعد من الممكن أن تتجاهل المؤسسات والأنظمة التعليمية هذه المتغيرات، حيث لإنها تؤثر فيها وتتأثر بها مما فرض عليها ضرورة الاستجابة لتلك المتغيرات والتعامل معها من خلال تبنى واعتماد تدويل التعليم الجامعي بمؤسساته ومكوناته وكل عناصره.

ومن ضرورات تدويل التعليم الجامعي ما يلى:

- استباق الجامعات المتقدمة فى العالم إلى اتباع سياسات التدويل المتعددة ومن أهمها إنشاء فروع لها بالخارج من خلال برامج التوأمة أو اتفاقيات التعاون، أو

بترخيص من الدول المعنية وإنشاء أنماط من التعليم عابر للحدود من خلال شبكات الإنترنت [٣٢].

- التقدم العلمي والتكنولوجى: حيث أدت الثورات الثلاثة ثورة التكنولوجيا، وثورة المعلومات وثورة الاتصال إلى الإنتقال من مفهوم "الميزة النسبية" القائمة على الموروثات من موارد طبيعية وموارد بشرية إلى مفهوم الميزة التنافسية المصنوعة والمكتسبة بفضل التقدم العلمي وتوظيفه تكنولوجيًا[٣٣].

وتعتمد الثورة التكنولوجية على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة، وهذا الكم الهائل من المعلومات والمعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر، حيث تعتمد على العقل البشرى والألكترونيات الدقيقة والكمبيوتر، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية[٣٤].

وقد أكدت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية على دور المعرفة باعتبارها مصدر القوة والسلطة فى العصر القادم والمنظور الأساسى للتنمية، ومع استمرار تقدم الدول الصناعية فى صناعة المعرفة تظل الدول النامية تلهث دائما لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وخاصة فى مجال إنتاج المعرفة التى يجب أن يلعب التعليم المتطور الدور الأعظم فيه.

وصاحب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى قيادة العالم، مزيد من التوجه نحو الاهتمام الجامعي، وتأكيد البعد الدولي بجامعاتها، سواء كان ذلك رغبة منها فى التواصل والتفاعل مع الدول الأخرى المتقدمة منها، أو النامية، أو بغية تحقيق أمنها القومى إلى الرغبة فى تحقيق التقدم التقنى وصولاً إلى المقدرة على المنافسة الدولية. [٣٥]

وقد أدى ظهور وسائط التكنولوجيا العالمية مثل الإنترنت، والبرمجيات، والشبكات التعليمية وتلفزيون الأقمار الصناعية ودورها فى دعم التعليم عن بعد من خلال ربط المعلمين والمتعلمين فى كل مكان بصرف النظر عن عدم تواجدهم فى نفس المكان والزمان، حيث أسهمت تلك التكنولوجيا فى تشكيل نماذج للتبادل بين الشعوب فى ضوء الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية بما يسمح بتوسيع مفهوم الحراك الأكاديمى.[٣٦]

- العـــولمـــة

تؤكد العديد من الدراسات على العلاقة بين العولمة والتدويل، وأثر العولمة بجوانبها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية على تدويل التعليم الجامعي، وإذا كانت العولمة عملية معقدة تعبر عن أشكال اقتصادية، وسياسية، وثقافية فى مجال العلاقات الدولية فهذا يتفق مع وصف العولمة بأنها نوع من العمليات التى تكون بطرق مختلفة إقتصادية، وثقافية، وسياسية، قادرة على صنع علاقات تتخطى الحدود السياسية. (٣٧)

وقد اتضحت آثار العولمة الاقتصادية بعد تحرير التجارة واتساع نطاقها دولياً من خلال اتفاقية الجات التى حررت انتقال السلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية للدول والأقاليم، والتى امتدت لتشمل قطاع التعليم الجامعي والعالي، وقد انعكس ذلك على الحراك الأكاديمى للطلاب والأساتذة وانتقال البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية عبر الحدود، وأصبح المنطق الاقتصادى يتحكم بشكل كبير فى عرض الخدمات التعليمية على مستوى العالم (٣٨).

أما الأثر السياسى للعولمة فقد ظهر جلياً باتجاه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة التعليم العالي بما يتلاءم مع متطلبات الوحدة السياسية والاقتصادية وظهور بعض المؤسسات المعبرة عن هذا التوجه، ممثلة فى الجامعة الأوروبية ومقرها بلجيكا، بجانب العديد من التيسيرات فيما بين الدول الأوروبية للمساعدة على الحراك الأكاديمي عبر الحدود السياسية (٣٩).

- تغير خصائص سوق العمل وتطور احتياجاته مما يستدعى تحسين مستوى خريجى التعليم الجامعي وتطوير كفاياتهم ومهاراتهم لزيادة قدرتهم التنافسية فى ضوء احتياجات الاقتصاد العالمى الجديد، وهذا يتطلب معرفة اللغات الأجنبية، والتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة.
- اتجاه معظم الدول المتقدمة والنامية إلى تبنى السياسات التى تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للجامعات من خلال التركيز على القوانين والتشريعات التى تهدف لتحرير الخدمات التعليمية، والعمل على تحسين جودة التعليم العالي، ودعم التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة.

٢- أهداف تدويل التعليم الجامعي :

تتعدد أهداف تدويل التعليم الجامعي ومن أهمها ما يلى:

- زيادة مساهمة التعليم الجامعي فى برامج ومشروعات التعاون الدولي بحيث يقوم التعاون الدولي على اهتمامات مشتركة ومشاركة حقيقية وثقة متبادلة واجراءات مرنة.
- تشجيع الحراك الأكاديمى الدولي لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين، وكذلك المؤسسات التعليمية بحيث تتحرك وتتكيف مع التطورات الجديدة والمتغيرة.
- مواجهة متطلبات العصر وتحدياته المختلفة ومواجهة متطلبات العولمة عن طرق استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة.
- تحقيق التميز والريادة والقدرة على المنافسة لمؤسسات التعليم الجامعي المصري بما يتناسب مع إمكانات وثقافة المجتمع المصري والمحافظة علي ثقافته وهويته.
- العمل على زيادة وعى الطلاب وتنمية التفكير والبحث فى القضايا العالمية ودراسة القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التى تتعدى الحدود بتنظيم المناهج المعالجة لها، وتجديد مهارات، وكفايات الهيئة الأكاديمية، وتفعيل التبادل الطلابى والتعاون بين الباحثين والتدريب التخصصي للخريجين.
- تعزيز التعاون الفكرى عن طريق التوأمة وغيرها من آليات الربط بين مؤسسات التعليم العالي فى جميع أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها داخل البلدان وعبر حدودها.
- تعزيز أدوار التعليم العالي لتدعيم الكفاية الدولية للمواطنين عن طريق مساهمة التعليم الجامعي فى تزويد الطلاب بالمهارات الضرورية للتمكن من الحياة والعلم فى عالم يتحرك نحو عولمة السوق.
- الحد من مخاطر هجرة الكفاءات والعقول البشرية.

- التوسع فى البعد الدولي بالتعليم الجامعي والعالي من خلال الاستجابة العملية لاحتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون.

– تحقيق التقارب الثقافى بين الأمم والشعوب وتأصيل الهوية القومية.

– المشاركة فى المعرفة وضمان تدفقها عبر أحدث الوسائل والتقنيات المتاحة بين المجتمعات.

– اعتماد أشكال تجديدية للتعليم من الخارج توجه إلى مؤسسات التعليم العالي بالدول التى فى

حاجة كبيرة للمساعدات الدولية، لتطوير قدراتها التكنولوجية والعلمية، وذلك من خلال التعاون الأكاديمى الدولي.

٣–أسس وركائز تدويل التعليم الجامعي :

تتوقف عملية تدويل التعليم الجامعي على عدة مقومات أو ركائز أساسية لا بد من توفرها لدى مؤسسات التعليم الجامعي لتزداد قدرتها التنافسية ومن أهمها ما يلى:

إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتدويل التعليم الجامعي :

تتعدد المداخل الاستراتيجية التى يمكن الاعتماد عليها فى عملية تدويل التعليم الجامعي فمثلا مدخل توظيف التكنولوجيا الحديثة يُعد من المداخل التى أوجدها العصر الحالى بما يموج به متغيرات وقد أصبحت التكنولوجيا الحديثة من ركائز العمل فى أي منظمة أو مؤسسة تعليمية. ويساعد مدخل الإدارة الاستراتيجية المؤسسة على تحديد أهدافها المراد تحقيقها بحيث تتناسب هذه الأهداف مع الإمكانات المتاحة لدى المنظمة والبدائل التى يمكن الاستعانة بها إلى جانب الطرق التى يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، أما مدخل إدارة الجودة الشاملة فإنه يمثل مطلباً رئيسياً فى ظل الرغبة فى التميز، والجودة نظام كلي متكامل يهدف إلى إحداث التميز.

ولكى تتحقق الجودة والتنافسية فى التعليم العالي لابد من توظيف آليات للتقويم، تقوم على المساءلة والمحاسبية، والتى تعد من الأساليب المهمة فى تحديد مستوى الأداء العام للمؤسسة التعليمية ومدى قدرتها على الالتزام بتحقيق معايير الجودة، ومن ثم القدرة على التدويل. (٤٠).

بناء وتطوير القدرة المؤسسية على التدويل :

يتطلب التدويل بناء ثقافة داعمة للقائمين على مؤسسات التعليم الجامعي، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، لتشجيعهم وتحفيزهم على المشاركة فى مشروعات التدويل وصوره المختلفة وهذا يتطلب التدريب على وضع خطط واستراتيجيات للتدويل قائمة على المنهجية العلمية، تتحدد فيها المبادئ الأساسية، والالتزامات المؤسسية، والأهداف والموراد اللازمة لعملية التدويل.

- توفير التمويل والاستثمارات اللازمة

تتطلب عملية تدويل التعليم الجامعي وانتشاره دولياً توفير التمويل اللازم والاستثمارات الكافية لتعزيز الإمكانات المتاحة للتعليم العالي، فتوفير التمويل وزيادة الاستثمارات يؤدى إلى تطوير برامج التعليم، والارتقاء بجودة التعليم العالي، ومستوى أعضاء هيئات التدريس، وتحسين البنية الأساسية والموارد المادية من أبنية ومرافق ومكتبات ومعامل وغيرها، وذلك يفرض على الدولة زيادة ميزانية التعليم العالي، والبحث العلمي واتباع سياسات تعليمية تربط التعليم العالي بالمجتمع واحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي، أيضا تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدنى على الاستثمار فى التعليم العالي ودعمه، وإنشاء مراكز لتدويل وتسويق برامج التعليم العالي إقليميا وعالمياً.

- **التعددية الثقافية :**

التعليم متعدد الثقافات يُعد من ملامح التعليم الدولي، والذى يتمثل فى تطوير البرامج والأنشطة التعليمية؛ لتلائم الاختلافات الثقافية، وتستهدف التنمية ووعى الشباب، وتأكيد اتجاهات تؤدى إلى التضامن الدولي وفهم الثقافات الأخرى، واكتساب مهارات وكفاءات تمكنهم من الحياة فى السياق الدولي.

واكتساب الطلاب للغات الأجنبية مقوم هام من مقومات التدويل باعتبار أن اللغات الأجنبية تساعد على الانطلاق نحو التعليم الدولي وأساس الابتعاث للخارج للحصول على الدرجات العلمية والتبادل العلمي فتعلم اللغات الأجنبية خطوة أساسية فى إطار التدويل وذلك لأن اللغة ليست مجرد وسيلة إتصال ولكنها وسيلة لاستيعاب ثقافات الشعوب الأخرى.

- **تكنولوجيا المعلومات:**

يتطلب تدويل التعليم الجامعي تفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات فى تطوير البرامج التعليمية وأساليب تدريسها، وفى تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم العالي وشركاءهم، مع تنظيم ودعم هذه الشبكات، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها، والاهتمام بالتعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية وغيرها من صور إدماج هذه التكنولوجيا فى دعم تدويل مؤسسات التعليم العالي [٤١].

المحور الثاني: التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها:

١- التصنيفات العالمية للجامعات "منطلقاتها وماهيتها"

شهدت نظم التعليم العالي تحولات وتغيرات عديدة بعد ظهور اتفاقية التجارة الحرة فى الخدمات ودخول منافسين جدد لتقديم البرامج التعليمية، وارتفاع حدة المنافسة بين معاهد ومؤسسات التعليم العالي، ومع الزيادة المستمرة لحركة التجارة الدولية وزيادة الاستثمار واستقطاب رأس المال فى أنحاء العالم ظهرت فكرة استحداث أجهزة ومقاييس عالمية، وفى هذا السياق ونظرًا لما تتميز به صناعة التعليم بوصفها المصدر الرئيس لصناعة رأس المال البشرى ظهرت أجهزة مؤسسية عالمية متخصصة لضبط الجودة والتميز لمدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته[٤٢].

ولنفس الغرض، ظهر ما يسمى بالتصنيفات العالمية للجامعات لتقويم أداء المؤسسات التعليمية الجامعية، وأصبح معيارًا ذا قيمة للمقارنة بين الجامعات والتى يوجد منها اليوم قرابة (٥٠) نظاما رئيسًا عالميًا قائمة على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بعدد من الجوانب الأكاديمية وغيرها، كأداة بحث تحقق الشفافية وتضمن الجودة وتعزز المنافسة بين المؤسسات التعليمية فى عصر العولمة [٤٣] .

وبدأ ظهور ترتيب الجامعات وتصنيفها وشهرته لدى صناع القرار وقيادات الجامعات منذ منتصف التسعينيات؛ نتيجة لاهتمام الطلاب بالابتعاث خارج أوطانهم، خاصة فى الدول النامية سعيًا للبحث عن أفضل الجامعات، وحيث أصبح التعليم العالي صناعة تصديرية مهمة وزيادة تنقل الطلابُ بشكل مستمر.

٢- مفهوم التصنيف العالمى للجامعات:

يمكن تعريف التصنيف العالمى للجامعات، بأنه نظام لتقويم الجامعات عن طريق جمع المعلومات عن البرامج والبحوث والأنشطة العلمية والبرامج الأكاديمية، لتقديم التوجيه لجماعات مستهدفة محددة مثل: الطلاب الذين يريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلاب الذين يريدون الالتحاق بجامعات أخرى غير جامعاتهم، أو الجامعات التى تريد معرفة نقاط قوتها وضعفها ليحافظوا على قدرتهم التنافسية. (٤٤)

كما يعرف على أنه: "نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي أو العلمي أو الأدبي، هذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات والإستبانات توزع على الدراسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، وتقييم الموقع الألكترونى أو غير ذلك من المعايير". (٤٥)

مما سبق يتضح أن تصنيف الجامعات هو طريقة لتقييم الجامعات وترتيبها فى قوائم ترتيبًا تنازليًا فى ضوء مجموعة من المعايير المحددة بناءً على المعلومات المرتبطة بالجامعات حول البرامج الأكاديمية، أو الأنشطة العلمية، أو البحثية، أو غيرها من المؤشرات التى تعكس أداء ومكانة الجامعات والمراكز البحثية.

٣-أهمية التصنيف العالمى للجامعات:

أصبح التصنيف العالمي للجامعات ذا أهمية قصوى، وله آثاره على البيئة الأكاديمية عالميًا؛ ذلك لأن التصنيفات جاءت نتيجة حتمية للتوسع والتنافس التجارى بين مؤسسات التعليم العالي حول العالم، فالمستهلكون المتوقعون (الطلاب وأسرهم) يرغبون فى التعرف على أكثر الجامعات صلة وفائدة أكاديميًا وماديًا، وقد أدت عولمة التعليم العالي إلى عولمة التصنيفات أيضًا، ومع عولمة البيئة الأكاديمية أصبحت الجامعات تسعى للمقارنة المرجعية مع مثيلاتها عالميًا، وللتنافس على الطلاب والمنتسبين، كما يوظف

صانعو القرار الأكاديمي ومسؤلو الحكومة التصنيفات العالمية لتخصيص الموارد وتوجيه القرارات الأخرى.(٤٦)

وتتمثل أهمية التصنيفات العالمية للجامعات فى إثراء البحث العلمي فى مختلف المجالات العلمية، والتركيز على نوعية خريجى الجامعات ومستوياتهم العلمية، وزيادة المساهمات التى تقدمها الجامعات للمعارف الحديثة، وحضور الجامعات على شبكة المعلومات الدولية وزيادة قدرتها على استخدام تقنية المعلومات والإنترنت، والمشاركة فى عملية الإصلاح والتطوير. (٤٧)

كما يحظى قياس جودة مؤسسات التعليم العالي بقدرٍ كبيرٍ من الاهتمام نتيجة للعديد من العوامل منها نقص المخصصات المالية لمؤسسات التعليم العالي من مصادر التمويل العامة، وارتفاع حدة المنافسة بين معاهد ومؤسسات التعليم العالي، والوعي المتنامي لدى الأفراد وذويهم حيال ما ينفقونه من أموال على التعليم.

ويتباين ما يعيره المستفيدون من اهتمام لجودة التعليم تبعا لمصالحهم المختلفة، فالأسر من أجل قيمة استثماراتهم فى تعليم أبنائهم، والحكومات من أجل المحاسبية ووضع السياسات، والجهات المانحة من أجل قرارات التحويل، والمؤسسات الصناعية من أجل الشراكة بينها وبين المؤسسات التعليمية وأصحاب الأعمال؛ من أجل توظيف الخريجين، ويلجأ هؤلاء المستفيدون للترتيبات المتاحة لمؤسسات التعليم العالي كأحد الوسائل التى تمكنهم من التعرف على جودة العملية التعليمية فى تلك المؤسسات(٤٨).

وتعمل ترتيبات الجامعات عالميًا على توجيه أنظار الطلاب للبلاد والجامعات التى يمكنهم الحصول منها على درجات علمية ذات قيمة عالية، وبأسعار مناسبة، علاوة على ذلك قد يستفيد من تلك الترتيبات الحكومات والمؤسسات التى تدعى طلابها للدراسة بالخارج، كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن ترتيبات مؤسسات التعليم العالي، سوف تفتح الباب أمام عملية تدويل التعليم العالي والتى تحظى باهتمام كبير فى شتى أنحاء العالم(٤٩).

٤-المبادئ التى يجب مراعاتها فى التصنيفات العالمية للجامعات:

وضعت منظمة اليونسكو مجموعة من المبادئ التى يجب أن تراعى فى الترتيبات الدولية

للجامعات سميت مبادئ برلين[٥٠] حول ترتيب معاهد التعليم العالي، وقمست هذه المبادئ إلى أربعة محاور هى:

- أهداف الترتيبات.
- التصميم والوزن النسبى للمؤشرات المستخدمة فى الترتيب.

ج- جمع ومعالجة البيانات.

د-عرض نتائج الترتيب.

وبالاطلاع على هذه المبادئ نجدها تراعي التعددية والتباين الذى يعد السمة الرئيسة فى مؤسسات التعليم العالي، وكذلك تعمل تلك المبادئ على ضرورة ضمان الموضوعية فى عملية الترتيب من خلال اعتبار الترتيب أحد الأدوات التى يتم من خلالها التعرف على جودة التعليم بمؤسسات ومعاهد التعليم العالي.

وكذلك من خلال التأكيد على ضرورة وضوح الأهداف المبتغاة من الترتيب، ومصادر البيانات التى يعتمد عليها، وتثبيت الأوزان النسبية للمعايير المستخدمة فى الترتيب، ومراعاة المعايير الأخلاقية، والسياقات اللغوية، والثقافية للجامعات والمعاهد المتضمنة بالترتيب [٥١].

٥-معايير ومؤشرات تصنيف الجامعات:

المعيارهو ما يتخذ أساسا للمقارنة والتقدير، وفى التعليم العالي يقصد به (المواصفات اللازمة للتعليم الجامعي الجيد الذى يمكن قبوله وهى الضمان لجودته، وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة فى الساحة التربوية التعليمية) والمعيار هو محكى المرجع يمكن الاسترشاد به عند تقويم جودة الأداء الجامعي فى دولة ما، وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المرسومة [٥٢].

أما مؤشرات الأداء فهي مجموعة من المقاييس النوعية والكمية تستخدم لتتبع أداء المؤسسة بمرور الوقت للاستدلال على مدى تلبيته لمستويات الأداء المتفق عليها، وهى تعتبر نقاط الفحص التى تراقب التقدم نحو تحقيق معايير الاعتماد، وتستخدم مؤشرات الأداء فى تصنيف وترتيب الجامعات بعد أن يحدد لكل مؤشر وزن ودرجة قطع [٥٣].

وترجع أهمية المؤشرات فى تصنيف الجامعات إلى أنها الصفات التى تقاس من خلالها قوة الجامعة أو ضعفها، وتختلف المؤشرات طبقا للجامعات أو البرامج التى سيجرى تصنيفها.

٦-أنواع التصنيفات:

هناك نوعان من تصنيفات الجامعات؛ إحداهما تصنيفات دولية، وهى تختص بوضع ترتيب للجامعات على المستوى العالمى، ومن أشهر المؤسسات التى تقوم بهذا النوع من التصنيف الدولي معهد التعليم العالي بالصين، والنوع الثانى هو التصنيفات المحلية التى تقوم بترتيب الجامعات على المستوى المحلي حيث تم ترتيب الجامعات داخل الدولة فقط دون أن يتطرق هذا التطبيق إلى الجامعات أو المؤسسات البحثية الموجودة فى دول أخرى.

كما يتم تقسيم تصنيفات الجامعات طبقاً للمجال الذى تغطيه أو تتناوله، فقد يكون التصنيف جزئيًا أو شاملاً أو مختلطاً، فالتطبيق الشامل هو أكثر أنواع التصنيفات شيوعًا بين الجامعات، وفيه يتم إعطاء كل مؤشر من مؤشرات التقويم درجة معينة، ويتم جمع هذه الدرجات بحيث تخضع لعملية حسابية وتطبق الأوزان النسبية، ثم تستخرج النتيجة الكلية للمؤسسة العلمية أو البحثية، ومن الدول التى تستخدم هذه الطريقة فى التصنيف" أمريكا وكندا ".

أما التصنيف الجزئى، فهو يركز على برنامج أو مجال معين فى أحد فروع المعرفة، ويتم تصنيف الجامعات وفقا لهذا البرنامج، وقد يشمل هذا التصنيف المستويات المختلفة للتعليم العالي، سواء الدرجة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا، ويتم تطبيق هذا النوع من التصنيف فى "ألمانيا وبريطانيا".

بينما التصنيف المختلط، فهو نادراً ما يُستخدم فى تصنيف الجامعات حيث يعتمد على جمع المؤشرات والمعايير التى يصعب فصلها أو دمجها تحت طائفة واحدة[٥٤].

٧-التصنيفات المختلفة للجامعات:

انتشر عالميًا العديد من القوائم التى تشتمل على ترتيب عالمى للجامعات،تصدر عن جهات مختلفة وتتباين فيما بينها فى المعايير والمؤشرات التى تتبعها فى التقييم، تلك القوائم

أو التصنيفات تضع مجموعة من المعايير والمؤشرات تقيس جودة الجامعات، من النواحى الكمية والكيفية، فهى تقيس جودة وكفاءة الإنتاج العلمي للجامعات كما تقيس جودة الأبحاث العلمية ومساهمة الجامعات فى المؤتمرات والندوات العلمية والرسائل والتقارير العلمية.

وسوف يقتصر البحث الحالي على أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، والتى على ضوئها يمكن وضع التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري، وفيما يلي تلك التصنيفات:

أ-تصنيف جامعة شنغهاى: (ARWU) :

أصدر معهد التعليم العالي بجامعة "جياوتونج بشنغهاى بالصين" التقرير الأول لهذا التصنيف فى يونية ٢٠٠٣ ويعد أكثر التصنيفات انتشارًا فى الأوساط الأكاديمية بالعالم ويعرف بـــ academic ranking of world universityes وكان يهدف فى بدايته إلى تحديد موقع الجامعات الصينية فى مجال التعليم العالي، ومحاولة تقليص الهوة بينها وبين أفضل الجامعات فى العالم ولكنه انتشر بعد ذلك واكتسب شهرة عالمية جعلته يحتل أهمية عند الجامعات، فأخذت تتنافس حتى تحتل مكانة متميزة فيه؛ لكي تضمن سمعة علمية جيدة، ويقوم بالتركيز على أفضل (٥٠٠) جامعة فى العالم. [٥٥]

ويقوم هذا التصنيف على فحص (٢٠٠٠) جامعة فى العالم من أصل قرابة (١٠٠٠٠) جامعة مسجلة فى اليونسكو، امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، ومن ثم يتم ترتيب (١٠٠٠) جامعة منها، وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز فى أفضل (٥٠٠) جامعة، وتنشر هذه الجامعة قائمة بأفضل (٥٠٠) جامعة فى شهر سبتمبر من كل عام[٥٦].

معايير ومؤشرات تصنيف جامعة شنغهاى:

تقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسية يمكن تلخيصها وذكر الأوزان النسبية لكل منها كما يلى: [٥٧]

- المعيار النوعي للتعليم (جودة التعليم) : ويتم قياسه من خلال أعداد خريجي الجامعة ممن فازوا بجائزة نوبل أو ميداليات وجوائز مرموقة فى مختلف التخصصات ويخصص له (١٠%).

- المعيار النوعى لأعضاء هيئة التدريس: ويقاس بعدد الأعضاء الحاليين ممن فازوا بجوائز نوبل وميداليات التخصصات العالمية المختلفة ويخصص له (٢٠%) وكذلك عدد البحوث الأكثر وجوَدا فى إحدى وعشرين قاعدة أبحاث علمية ويخصص له (٢٠%).
- معيار المخرجات البحثية: ويتحدد من مجمل الأبحاث المنشورة فى دوريات مجلتي العلوم والطبيعة (٢٠%) وذلك خلال آخر خمس سنوات تسبق التصنيف، وكذلك عدد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة فى الأدلة العالمية للبحوث الأساسية (٢٠%) وتعتمد البحوث فى السنة التى تسبق التصنيف.
- معيار مستوى الأداء العام للجامعة: ويتم حسابه من خلال الدرجات التى تحصل عليها الجامعة فى المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية فى الجامعة، والإمكانات البشرية المتوافرة للجامعة من أعضاء هيئة تدريس، وإداريين وقوى بشرية أخرى، بالإضافة إلى الإمكانات المادية المتمثلة فى المبانى الدراسية، والمعامل والملاعب، وجميع الإمكانات المتاحة للجامعة ويخصص له نسبة (١٠%).

ويتميز هذا التصنيف باعتماده على معايير موضوعية ومقاييس قابلة للمقارنة والتحقق دوليا، وعادة ما يتم طلب بيانات الجامعات المتقدمة للمؤسسات المعنية للتصنيفات عند التقدم للمنافسة بينما فى تصنيف شنغهاي يتم جمع بيانات الجامعات المتقدمة للمنافسة من المواقع الخاصة بها من شبكة الإنترنت، ويتم اختيار تلك الجامعات طبقا للمعايير التى يتبعها التصنيف فى الاختيار.

ب- تصنيف جريدة التايمز البريطانية (Qs – Times) :

يصدر هذا التصنيف عن جريدة التايمز البريطانية بالتعاون مع شركة تعليمية مهنية تدعى (كواكواريلى سيموندس) من أهدافها رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي والحصول على معلومات عن برامج الدراسة فى مختلف الجامعات خاصة فى تخصصات العلوم والتقنية، وعمل مقارنة لأفضل (٥٠٠) جامعة من بين أكثر من (٣٠.٠٠٠) جامعة حول العالم بغرض إصدار دليل يساعد الطلاب والشركات المهنية في اختيار الجامعات، وقد أصدرت الشركة أول قائمة تصنيفية لها عام ٢٠٠٥ بالشراكة مع

جريدة التايمز للتعليم العالي، وقد استمرت الشراكة بينهما حتى عام ٢٠٠٩ ليستقل كل منها بتصنيف جديد عام ٢٠١٠ (٥٨)

ويهدف تصنيف التايمز كيوإس (Qs – times) تقييم مستوى الجامعات من حيث الريادة العالمية كما يسعى إلى التعريف بالجامعات التى تميزت واتخذت لها مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي الدولي، ويتم التقييم من خلال استعراض نتائج استبانات على الإنترنت تقوم بملئها الجامعات المهتمة بالتصنيف، وذلك لتوفير المعلومات، ويتطلب التصنيف أيضا قوائم مفصلة للمنتسبين الجدد وأصحاب العمل لخريجى الجامعة؛ لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات.

ويجرى أيضا استعراض الزملاء (peers'review) بشكل مستقل دون الإشارة إلى ذكر أي معلومات للجامعات التى يجرى تصنيفها (٥٩) ويعتمد هذا التصنيف على ستة مؤشرات ذات بنية هيكلية الطابع هى: (٦٠)

- تقويم النظير (academic peer review) الوزن النسبى لهذا المؤشر يبلغ (٤٠%) وتستخلص نتيجته من خلال توزيع استبانات تستطلع من خلالها أراء الخبراء فى الجامعات من مختلف أنحاء العالم، ولا يسمح للمشاركين بتقييم مؤسساتهم التى يعملون فيها وتطبق الأوزان من الناحية الجغرافية ؛ وذلك لضمان الانتشار والعدالة والدقة.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب student ratio faculty يعطى هذا المؤشر قيمة قدرها (٢٠%) لعدد أعضاء هيئة التدريس مقابل طلابهم فى الجامعة وهو مؤشر ينبئ بمدى التزام الجامعات بتطبيق أحد عناصر الجودة حيث إننسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة فى الجامعة يعد مؤشرًا على أداء الجامعة الأكاديمى وجودة التعليم.

البحوث والاستشهادات العلمية: citations per faculty

يعطى هذا المؤشر قيمة قدرها (٢٠%) للبحوث التى ينشرها أساتذة الجامعة ونسبة الإشارة

لها فى البحوث العلمية العالمية الأخرى، ويولي التصنيف أهمية لهذا الجانب كمؤشرِ للأداء البحثى للجامعة.

- تقويم سوق العمل employer review يأخذ هذا المؤشر (١٠%) من وزن التصنيف، ويعطى قيمة لخريجي الجامعة من حيث قبولهم فى سوق العمل، أي أن التصنيف يقيم وزناً لآراء وتقييم جهات التوظيف وأصحاب العمل لخريجي الجامعات المصنفة من حيث قدرتهم على الإبداع والابتكار والتحليل والسلوك الوظيفي.

– الأساتذة الأجانب (international faculty) ويقصد بذلك نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين يدرسون فى الجامعة وقد خصص التصنيف نسبة (٥%) لهذا المؤشر، فالجامعات الناجحة لابد أن تجتذب أفضل الأساتذة من مختلف أنحاء العالم.

– الطلبة الأجانب (international student) ويقصد بذلك نسبة الطلاب الأجانب إلى المجموع الكلي للطلاب فى الجامعة، ويعني هذا المؤشر بالنظرة العالمية للجامعة من خلال جذب الجامعة للطلاب الأجانب للدراسة فيها دون غيرها من الجامعات.

وتغطى هذه المؤشرات الستة معظم الأدوار الأكاديميه والبحثية، والاجتماعية المنوطة بالجامعة، وهى مؤشرات بنيوية تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق فى تحليل مقوماتها وتقييم مستوى جودة العلمية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية، والتطبيقية، ووصف قدرات خريجها فى المراحل المختلفة، بالإضافة إلى موقعها الدولي مما حقق للتصنيف شهرة واسعة لدى مؤسسات التعليم العالي.

وأهم ما يميز تصنيف التايمز إحتكامه إلى الدور المجتمعى للجامعات وقدرتها على أداء رسالتها المحلية فى مجتمعاتها لترقى إلى بلوغ المستوى العالمى، كما أن المعايير التى يستند إليها فى تقييم الجامعات تغطى أدوار ووظائف الجامعة من خلال البحث العلمى والأداء الأكاديمى ودورها فى خدمة المجتمع والارتقاء به.

وترتبط مؤشرات هذا التصنيف إلى حد كبير بالبعد الدولى فى أداء الجامعات المتقدمة للمنافسة ويتخذه معيارا للتفاضل بين الجامعات، إذ يركز على نسب أعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين يدرسون بالجامعة وأيضا على الطلاب الأجانب ونسبتهم إلى المجموع الكلى لطلاب الجامعة، والبعثات الخارجية للجامعة وقبول المبتعثين من خارج الدولة.

ج–تصنيف ويبومتركس (webometrics) :

(webometrics ranking of world universities)

يقوم هذا الترتيب على قياس الموقع الألكترونى للجامعة، وهويتبع مجلس البحث القومى الذى يعد أكبر الهيئات البحثية فى إسبانيا، ويهتم بالتحليل الكمي للمواد المتاحة

على شبكات الإنترنت خاصة تلك المتعلقة بعمليات إنتاج المعرفة والتواصل العلمي[٦١]، وكان الهدف الأصلى للترتيب تعزيز نشاط البحث والنشر العلمي للجامعات على الإنترنت، ويدعم مبادرات النفاذ المفتوح إلى المعلومات، والتصدى لاحتكار الإنتاج العلمي وتعزيز الحضور الألكتروني للمنشورات العلمية والأكاديمية الأخرى[٦٢].

بدأ هذا التصنيف عام ٢٠٠٤ بتصنيف (١٦٠٠) جامعة، وتنشر منظمة "الويبومتركس" تصنيفاتها مرتين فى السنة الواحدة، يبدأ التصنيف الأول فى شهر يناير، ويبدأ الثاني فى شهر يوليو، ويرى القائمون على هذا التصنيف أن التقييم الأكاديمي يجب أن يصاحبه تقدماً تقنيًا متمثلاً فى نشر الجانب الألكتروني الذى يعكس ما يدور داخل الجامعة من نشاطات أكاديمية وبحوث ومقالات علمية، وإيداع ذلك الناتج العلمي فى محرك google وكذلك توفير تلك المقالات وملخصاتها على شكل ملفات يستطيع الطالب و الباحث وغيرهم الاستفادة منها والإشارة إليها عند الحاجة

معايير تصنيف ويبومتركس :

إن المعايير والمؤشرات التى يعتمدها تصنيف (ويبومتركس) كمية، تتعامل مع أرقام وأعداد، ولاتستند إلى تحليل المحتوى، والجدول التالي يوضح ملخصا لمعايير تصنيف (ويبومتركس) وأوزانها النسبية.

(http:// www.webometics.info/en/world)

جدول (١)

معايير تصنيف (ويبومتركس) وأوزانها النسبية

المعيار	مصدر البيانات الكمية	الوزن النسبى
مرئية الموقع Site visibility	مجموع الوصلات الترابطية الخارجية المشيرة للموقع دون تكرار، وتم اعتماد search yahoo لهذا الغرض نظرًا لموثوقيته فى هذا المجال .	%٥٠
الحجم (عدد صفحات الموقع)	عدد الصفحات كما تقدمها أربع محركات بحث google, yahoo, live search, exalead	%٢٠
الملفات الغنية	ملفات غالبًا ما تكون ذات محتوى علمى أو متصلة بمنشورات الخاصة بامتدادات adobe acrobat (pdf), adobe script (ps), Microsoft word c.doc), Microsoft power point (c.ppt	١٥%
الوثائق المفهرسة فى قاعدة بيانات google scholar	عدد وثائق الجامعة المفهرسة فى قاعدة بياناتgoogle scholar وهى تضم أوراق وبحوث وتقارير ومواد أكاديمية أخرى.	
المجموع		١٠٠%

ويستهدف هذا التصنيف كما ذكر فى موقعه الألكترونى (webmetrics،٢٠٠٧) تقويم عمليات ومخرجات مؤسسات التعليم العالي على شبكة الإنترنت؛ بغرض تحفيز الباحثين فى مختلف أنحاء العالم على نشر أبحاثهم إلكترونيا، ليستفيد منها الباحثون فى كل مكان، أيضًا قياس حجم ووضوح وتأثير الصفحات الألكترونية التى تنشر بها.

ويهدف هذا التصنيف أيضا إلى التعرف على التنوع فيما يتعلق برسالة المؤسسة وأهدافها، فقياس الجودة لجامعة تعنى أساسًا بالبحث العلمي يختلف تماما عنه لجامعة تعنى أساسًا بأنشطة أخرى كالتدريس أو خدمة المجتمع، ويحترم هذا التصنيف كل الجامعات فى أنحاء العالم بصرف النظر عن الاعتبارات اللغوية، والاقتصاديه، والتاريخية، والمطلب الرئيس لهذا التصنيف من أى جامعة ترغب فى الانضمام له أن يكون لديها موقعاً إلكترونيا.

والملاحظ أن المؤسسات المعنية بتصنيف الجامعات تستخدم بعض المعايير المشتركة إلا أن تصنيف "ويبومتركس" يستخدم مواقع الجامعات على شبكة الإنترنت فى عملية التقويم وهذه المواقع تعكس بشكل أو بآخر عناصر ذات علاقة بمستوى المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وإن كان هذا التصنيف يتصف بالطابع الجزئى لعملية ترتيب وتصنيف الجامعات لاقتصاره على تقييم موقع الجامعة فقط إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية النتائج التى قدمها "ويبومتركس" والتى تشير إلى عدد من المكونات الأساسية فى الأداء الجامعى.

المحور الثالث:

جهود تدويل التعليم الجامعي المصري ومراحل تطورها ومستوياتها:

إن تدويل التعليم الجامعي مشروع معقد ومتزايد التطور ويتضمن عددًا متزايدًا من الطلاب المشاركين فى البرامج قصيرة الأجل، أو تلك التى تمنح درجات علمية فى الخارج وزيادة التعاون فى البحث العلمي والتأليف المشترك للمنشورات البحثية، وإدراج منظورات دولية فى المناهج واكتساب لغة ثانية وثالثة، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والاعتراف المتبادل بالساعات المعتمدة الأكاديمية ومعادلات الشهادات على المستوى الدولي فيما بين المؤسسات، واستحداث درجات علمية مشتركة وثنائية عن بعد (٦٣).

ويتناول هذا المحور بالوصف والتحليل تدويل التعليم الجامعي فى مصر متناولًا فى ذلك تطور تدويل التعليم الجامعي، ثم عرض أهم مجالات تدويل التعليم الجامعي وواقعها فى مصر.

١-تطور تدويل التعليم الجامعي فى مصر:

فى العصر الحديث ومع تولى حكم (محمد علي) حكم مصر (١٧٧٠-١٨٤٩م) تكشف للمصرين حجم الفجوة العلمية والتكنولوجية بين مصر العثمانية وفرنسا الأوروبية أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر (١٧٩٨-١٨٠١م)، وقد انفتح "محمد على" الغرب بابتعاث عدد من نبهاء مصر للدراسة فى أوروبا، واستقدام عدد من علماء الغرب؛ للمشاركة فى بناء الدولة الحديثة عن طريق التعليم، فعرفت مصر فى عهده الطريق إلى النظام الغربي الحديث فى

التعليم، وأنشأ عددًا من المدارس التى تعلم العلوم الغربية الحديثة، واهتم الدارسون المصريون اهتماما ملحوظًا بالترجمة(٦٤).

ومع مطلع القرن العشرين افتتحت الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨وأرسلت البعثات العلمية إلى أوروبا ليعود أعضاؤها ليضطلعوا بمهمة التدريس فيها، ودعت عددًا كبيرًا من أساتذة الجامعات الأوروبية نظموا مع طائفة من الأساتذة المصريين دراسات فى التاريخ والأدب العربي والفلسفة والاقتصاد (٦٥).

ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م كانت وزارة المعارف العمومية تُعنى بشئون التعاون الثقافي بين مصر وغيرها من الدول الشرقية والغربيه وأنشأت لهذا الغرض الإدارة العامة للثقافة لمراقبة التعاون الثقافي، الغربى ومراقبة التعاون الثقافي الشرقي؛ لتحقيق أغراض التعاون الثقافي بين مصر وغيرها من دول الشرق والغرب من حيث تبادل الأساتذة والكتب والبحوث، وقبول الطلاب وإرسال البعثات التعليمية والاشتراك فى المؤتمرات والحلقات الدوليه وإنشاء المعاهد والمراكز الثقافية (٦٦).

وصدر قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩ لسنة ١٩٧٢) ونصت المادة الأولى منه على: أهمية توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية، وقد وقعت مصر اتفاقية لمشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية عام (١٩٨٠م) باعتباره أنموذجًا للمشروعات البحثية المشتركة القائمة على التعاون الدولي فى مصر، وتم بمقتضاها تخصيص مبلغ (٢٧.٥) مليون دولار أمريكي لإقامة روابط بحثية علمية بين الجامعات فى البلدين بهدف المساهمة فى علاج معوقات الإنتاج والتنمية، وإعداد الكوادر العلمية للجامعات ومعاهد البحوث المصرية (٦٧).

وفى مطلع القرن (٢١) أصدرت وزارة التعليم العالي الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، واشتملت على عدد من المشروعات وقد اهتم المشروع (التاسع عشر) منها بتنمية العلاقات محليا، وإقليميًا ودوليًا، والذى كان يهدف إلى حصر ومراجعة الاتفاقيات القائمة بين الجامعات المصرية وبين الجامعات الأجنبية، وتقييم مدى تطبيقها والاستفادة منها فى أنشطة التبادل الطلابي وتبادل هيئات التدريس والبحوث والدراسات المشتركة وبحث أسباب القصور فى التنفيذ (٦٨).

المحور الرابع:

واقع تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

يتناول هذا المحور واقع تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء مجموعة من المؤشرات والمعايير الدولية، التي اتفقت عليها ثلاثة من أشهر التصنيفات العالمية للجامعات وهي (تصنيف شنغهاي، تصنيف التايمز وتصنيف ويبومتركس). من خلال عرض بعض صيغ تدويل التعليم الجامعي المصري والتي لها علاقة بتلك المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وهي:

- التعاون الدولي في البحث العلمي وتداوله.
- النشر الألكتروني للأبحاث العلمية.
- جودة العملية التعليمية بمنظومة التعليم الجامعي.

ثم تم تحليل تلك المعايير التي استندت عليها التصنيفات الدولية في ترتيب الجامعات على مستوى العالم؛ بغرض الوقوف على أهم المعوقات التي تعوق جهود تدويل التعليم الجامعي المصري، وتعرقل تحسين وضع الجامعات المصرية في قوائم ترتيب الجامعات العالمية، والتي تمثلت في مجموعة من المشكلات أهمها ضعف جودة البحث العلمي، وقصور الحراك الأكاديمي والطلابي، وقلة النشر الألكتروني، ونقص جودة العملية التعليمية لزيادة أعداد الطلاب لأعضاء هيئات التدريس، وما يتعلق بانخفاض جودة مخرجات التعليم الجامعي وعدم ملاءمة مستوى الخريجين لسوق العمل.

من عرض وتحليل مؤشرات ومعايير نظم التصنيفات العالمية، للجامعات يتضح أن أبرز المؤشرات والمعايير التى أجمعت عليها تلك التصنيفات والتى كانت من أهم أسباب غياب الجامعات المصرية فى قوائم تصنيفات الجامعات العالمية ما يلي :

١- مؤشر عدد البحوث العلمية المشورة عالميًا فى مجال العلوم الطبيعية، وهو معيار أساسي فى معظم التصنيفات (شنغهاى وكيوإس والتايمز) .

٢- مؤشر النسبة بين عدد الطلاب الدارسين بالتعليم الجامعي لكل عضو هيئة تدريس بالجامعة وهو أحد معايير تصنيف (كيو إس) الإنجليزى.

٣- مؤشر شغل الخريجين للوظائف فى سوق العمل وهو أحد معايير تصنيف (كيوإس الانجليزى).

٤- مؤشر نسب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب بالجامعة ويوجد هذا المعيار فى تصنيف (كيوإس الانجليزى) و(تصنيف التايمز).

٥- مؤشر النشر الألكترونى وهو المعيار الذى يقوم عليه تصنيف ويبومتركس.

إذا بحثنا العلاقة بين معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات وصيغ تدويل التعليم الجامعي التي نتبعها في مصر من أجل تدويله ورفع قدرته التنافسية يتضح ما يلى:

بالنسبة للمؤشر الأول "عدد البحوث المنشورة دوليًا فى مجال العلوم الطبيعية" :

النشر الدولي، هو نشر الأبحاث العلمية فى الدوريات العلمية العالمية المحكمة من قبل الأساتذة المتخصصين فى العلوم المختلفة، وقد اكتسب النشر الدولي أهمية كبيرة حيث أصبح من أهم أسس تصنيف الجامعات عالميًا، كما أصبح تمويل المشروعات البحثية فى معظم أنحاء العالم يعتمد على عدد الأبحاث المنشورة دوليًا. كما أن عدد الأبحاث المنشورة فى الدوريات العالمية يعكس مدى تقدم الدول واهتمامها بالبحث العلمي عند البحث فى قواعد البيانات العالمية مثل international science ranking www. scimagojr.com/countryrank نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل صدارة دول العالم فى عدد الأبحاث المنشورة فى دوريات عالمية محكمة دوليًا بعدد يقرب من خمسة ملايين بحث تلتها الصين بعدد ١,٨مليون بحث، ثم بريطانيا بعدد ١,٥ مليون، بحث ثم اليابان فى المرتبة الرابعة بعدد ١,٤ مليون بحث ثم ألمانيا فى المرتبة الخامسة بعدد ١,٣٩ مليون بحث. فى حين إحتلت مصر (المرتبة الأربعين بحوالى ٦٥ ألف بحث دولي)، وهى مرتبة متأخرة لمصر مقارنة بعدد من الدول النامية والتى بدأت معنا مراحل التنمية الشاملة فى منتصف القرن الماضى مثل الهند (المرتبة العاشرة بعدد ٥٣٣ ألف بحث دولى) والبرازيل (المرتبة الخامسة عشر) وإيران، (المرتبة الواحد والثلاثين) أو بدول صغيرة فى عدد السكان مثل (فنلندا)، والتى يصل عدد سكانها إلى أربعة ملايين نسمة تقريبًا (المرتبة الخامسة والعشرين) [٦٩]

هذه المرتبة المتأخرة لمصر عالميًا فى مجال النشر الدولي تعكس مدى تردى وضع البحث العلمي فى مصر كدولة رائدة وعريقة فى المنطقة ويرجع ذلك إلى وجود مشكلات ومعوقات أمام البحث العلمي فى مصر، هذا يتطلب عرض واقع ومؤشرات التعليم الجامعي والبحث العلمي في مصر وهو كالتالي:

- مؤشرات التعليم الجامعي:
- تطور نظام التعليم الجامعي في مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة) وجامعة خاصة واحدة (الجامعة الأمريكية) إلى(١١) جامعة حكومية إضافية حتى أواخر الثمانينيات، وقد وصل حالياً إجمالي عدد الجامعات إلى(٤٣) جامعة تتكون من(٢٤) جامعة حكومية و(١٩) جامعة خاصة، وبتحليل تخصص الكليات بالجامعات الحكومية تبين أن الكليات العلمية (العلوم والتكنولوجيا) تمثل ٥٣% في حين أن الكليات الأدبية (العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية) تمثل ٤٧% من جميع الكليات[٧٠].
- وبالإشارة إلى التخصصات العلمية للطلبة المقيدين بالجامعات، كانت أكبر نسبة من الطلاب المقيدين في مجال العلوم الاجتماعية (٥١%)، تليها ٢٠% في العلوم الإنسانية، أما مجال العوم الطبيعية يمثل نسبة ٩% من الطلبة المقيدين، ومجال العلوم الطبية والصحية نسبتهم ١٢% و ٩% في الهندسية، ٢% في العلوم الزراعية، وتعتبر هذه النسب القليلة للتخصصات العلمية مؤشرًا بأنه لابد من تحفيز الطلبة على التسجيل في هذه التخصصات التي هي أساس لصناعة المستقبل في الكثير من المجالات الصناعية والزراعية للبنية التحتية في مصر.
- وبدراسة تخصصات خريجي الجامعات الحكومية جاءت النتائج انعكاسًا على الطلبة المقيدين ولكن بزيادة طفيفة في مجال العلوم الاجتماعية، تليها العلوم الإنسانية (٥٧% و ٢٢% على التوالي)، في حين النسبة القليلة للخريجين في كليات العلوم والتكنولوجيا وكانت في العلوم الطبية (٩%)، تليها العلوم الهندسية (٦%)، والعلوم الطبيعية (٥%) وأخيراً الزراعية (١%).

- تعتبر الدراسات العليا هي أولى الدرجات الفعلية للدخول في مجال البحث والتطوير، وعلى مدى السنوات الماضية ارتفع عدد الطلبة المسجلين للحصول على درجات جامعية عليا بمعدلات مختلفة، فقد زاد عدد الطلبة المسلجين في الدبلومات في الفترة ما بين عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، من ٦٩١٨٣ إلى ١٧٩٨٤٠، في حين ارتفع أعداد طلاب درجة الماجستير من ٧٨٧٣٢ إلى ١٢٦٤٦٥، وأما بالنسبة لطلاب الدكتواره كانت الزيادة من ٢٣٨١١ إلى ٣٨٣٢٥.
- تطور عدد الباحثين في مصر[٧١]:
- تطور عدد الباحثين في مصر خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد الباحثين من ١٠٨٥٠٤ في عام ٢٠١٢ إلى ١١٠٧٧٢ في عام ٢٠١٣، بمعدل نمو ٢%، وقد وجد أن أغلبية الباحثين في قطاع التعليم العالي بنسبة ٧٩,٤% من العدد الإجمالي للباحثين.
- وبتحليل عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الفترة بين عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ فقد لوحظ أنه لا يوجد فرق كبير ملاحظ في أعداد الباحثين سواء العدد الكلي، أو معادل كامل الوقت، فكان عدد الباحثين الكلي لكل مليون نسمة ١٣٤٤ في عام ٢٠١٢ وأصبح ١٣٥٠ في عام ٢٠١٣.

يعكس تطور أعداد الباحثين فى مصر خلال السنوات الأخيرة _ وإن كان تطورا ليس كبيرا _ زيادة الاهتمام إلى حد ما بالبحث العلمى فى الجامعات المصرية ومحاولة زيادة ميزانيته وبصفة خاصة فى قطاع التعليم العام.

- النشر العلمي الدولي : [٧٢]
- تطور عدد الأبحاث المنشورة للباحثين المصريين في الدوريات العالمية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣، بلغ العدد الإجمالي للأبحاث الدولية للمصريين ٨٧١٥٨ بحث دولي، وزاد عدد النشر الدولي من ٤٠٥٧ في ٢٠٠٣ إلى ١٤١٦٥ في عام ٢٠١٣ بمتوسط معدل نمو سنوي ١٢%، وبحساب معدل التعاون الدولي والمحلي في النشر في عام ٢٠١٣، بلغ حجم التعاون الدولي في الأبحاث ٦٣٧٩ في حين حجم التعاون المحلي ١٥٨٦، وبلغت نسبة البحوث الدولية التي تم نشرها

بالمشاركة مع الدول الأخرى ٤٥% وقد تراوحت بين ٣٠، ٤٥% خلال السنوات العشر الماضية.

يعكس هذا التطور فى أعداد ونسب الأبحاث المنشورة فى الدوريات العالمية خلال العشر سنوات السابقة الاهتمام بعنصر الجودة فى الأداء البحثى للجامعات المصرية، كما أن اعتبار النشر الدولى من شروط اجتياز الأبحاث العلمية واعتمادها قد زاد من معدلات النشر الدولى للبحوث العلمية المصرية.

- وبتحليل الأبحاث المنشورة دوليًا وفقاً للتخصص العلمي في عام ٢٠١٣، كان أعلى عدد منها في مجال العلوم الطبيعية (٤٨%)، ثم العلوم الطبية (٢٥%)، ثم العلوم الهندسية (١٤%)، ثم العلوم الزراعية (٦%)، ثم العلوم الاجتماعية ٣%، و ١% فقط في العلوم الإنسانية.

يتضح من ذلك أن نسبة التخصصات العلمية للأبحاث المنشورة مرتفعة فى مجال العلوم الطبيعية والطبية والهندسية_ وإن كانت أقل من مثيلتها فى الدول المتقدمة _ إلا أن نسبتها منخفضة جدا فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وهذا يفسر نقص جودة الأبحاث الاجتماعية والإنسانية وعدم تمكن العديد من الباحثين من اللغات الأجنبية التى تساعدهم على نشر بحوثهم فى الدوليات الأجنبية.

- وبالنظر الى الإنتاج البحثي للجامعات فوجد أنه مرتفع نسبيًا بالمقارنة مع المراكز البحثية، حيث تحتل جامعة القاهرة أعلى رتبة (٢٩٧٠)، تليها عين شمس (١٥٧٧)، والإسكندرية (١١٦١)، المنصورة (١٠٣١)، ويظهر تحليل النشر الدولي للبحوث في الجامعات أن جامعة القاهرة لديها أكبر نسبة من الأبحاث لكل باحث (٠,٢)، تليها جامعة المنصورة (٠,٢١).
- بدراسة المؤسسات الأكثر إنتاجية في مصر وفقاً للمنشورات، وعدد الاستشهادات والتعاون الدولي في الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ كانت جامعة القاهرة الأعلى ترتيبًا بعدد ٩٣٩٩ في النشر الدولي على مدى السنوات الخمس الماضية، تليها جامعة عين شمس بعدد ٦٢٦٢ أبحاث دولية، ثم المركز القومي للبحوث بعدد ٥٦٥٤ بحث في نفس الفترة.

يتضح مما سبق تقدم الجامعات على المراكز البحثية فى مجال الإنتاج البحثى ويرجع ذلك لقدرة الجامعات وتوفر إمكانيات البحث العلمى باعتباره من أهم وظائف الجامعة، كما أن تصدر جامعة القاهرة لقائمة الجامعات المصرية فى مجال الإنتاج البحثى والنشر الدولى للبحوث يرجع إلى مكانة جامعة القاهرة وتاريخها فى مجال البحث العلمى بما تمتلكه من علماء وباحثين متميزين فى مختلف العلوم وخاصة العلوم الطبيعية.

كما أن هناك عدة عوامل تؤدى إلى ضعف إقبال الباحثين المصريين على النشر الدولي أولها وأهمها، جودة البحث من الناحية العلمية واللغوية، وعوامل أخرى مثل: تكاليف النشر الدولي، وطول فترة تحكيم الأبحاث دوليًا. ويعد العامل الأول المتعلق بجودة البحث علميًا ولغويًا هو أهم تلك العوامل ومن الصعب التغلب عليه لأنه يرجع إلى وجود مشكلات وعقبات كثيرة تواجه منظومة البحث العلمي فى مصر.

أما بالنسبة لتكلفة النشر الدولي، وطول الفترة الزمنية للتحكيم الدولي للبحث العلمي، فلم تعد عقبات أمام النشر الدولي نتيجة للتقدم التكنولوجي وتحميل الأبحاث على المواقع الألكترونية، كما أن دور النشر العالمية والتى تتبعها معظم الدوريات العلمية المحكمة أصبحت تنشر دون تكاليف.

يبقى أمامنا العائق الأكبر وهو جودة البحث علميًا ولغويًا والتى يتحكم فيها عوامل كثيرة أهمها ما يلي :

- تمويل البحث العلمي في مصر: (٧٣)

إن الجهود التى تبذلها الحكومة فى مصر فى مجال البحث العلمي جهود ضعيفة وغير كافية لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها فى الدول المتقدمة، والمسألة ليست عدد الأبحاث المنشورة فحسب، ولكن جودة تلك الأبحاث والاستفادة من نتائجها، وإذا ما

قارنا بين عدد براءات الاختراع المصرية بتلك المسجلة فى دول مثل: الهند وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا بل وإسرائيل، ندرك حجم العمل المطلوب والمشكلات الرئيسية التى تعوق البحث العلمي فى مصرسواء فى مستوي السياسات والبرامج أو مستوى الباحثين وأساليب تأهيلهم، أو التمويل، والإمكانات البحثية اللازمة التى يؤدى غيابها أو نقصها إلى ضعف المردود والعائد من البحث العلمي.

ويعد التمويل أكثر العقبات التى تواجه البحث العلمي وبصفة خاصة فى الجامعات، فالميزانيات المخصصة للجامعات لا تفي بمتطلبات البحث العلمي، وتوضع دون الأخذ فى الاعتبار الزيادة فى أعداد الطلاب والباحثين، ومن ثم فإن متوسط نصيب الباحث من هذه الميزانيات منخفض تماما، فنصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي فى مصر بصفة عامة ينخفض إلى أدنى المستويات، حيث يقدر بمبلغ (٣٧) جنيهًا مصرياً فى موازنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فى حين يبلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية (٧٠٠) دولار أى مائة ضعف(٧٤).

يتضح مما سبق أن نقص التمويل هو أهم المشكلات التى تواجه التعليم الجامعي عامة والبحث العلمي بصفة خاصة، فمع التوسع فى التعليم الجامعي وعدم وجود التمويل الكافي له أدى إلى انخفاض نصيب الطالب من الانفاق على البحث العلمي. وتعتمد الجامعات فى مصر على التمويل الحكومى من الدولة، وقد تطورت اعتمادات موازنات الجامعات خلال عشر سنوات الماضية كما هو موضح بالجدول التالي :

بيان بتطور إجمالى اعتمادات موازنات جامعات جمهورية مصر العربية موزعة على الجامعات من العام المالى "٢٠٠١/٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠/٢٠١١"[٧٥]

(القيمة بالمليار جنيه)

جدول (٢)

العام المالي	الاعتماد	نسبة الزيادة السنوية
٢٠٠١/٢٠٠٢	٤.٩	نسبة الأساس
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٥.٥	%١٢.٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٥.٨	%٥.٥
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٦.٣	%٨.٦
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٦.٨	%٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٧.٥	١٠.٣%
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٨.١	%٦.٨
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٩.٣	%١٦
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٠.٧	%١٥
٢٠١٠/٢٠١١	١١.٩	%١١.٢

من قراءة الجدول السابق، يتضح أن معدل الزيادة السنوية فى اعتماد الموازنات للجامعات كانت متغيرة، فقد ارتفع معدل الزيادة فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ١٢.٢%، ثم انخفض ليصل إلى ٥.٥% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ثم إرتفع مرة أخرى وتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغ معدل الزيادة السنوية إلى ١١.٢% عام ٢٠١٠/٢٠١١ .

وعند مقارنة الموازنة فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وهى ٤.٩ مليار جنيه بالموازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١ نجدها وصلت ١١.٩ مليار جنيه، أي أن معدل الزيادة وصل إلى ١٤٣% خلال العشر سنوات ورغم هذا فإن هذه الزيادة لاتمثل زيادة حقيقية، فهى زيادة مضللة لما صاحب تلك الزيادة من مظاهر التضخم وانخفاض القوى الشرائية للعملة المحلية، وزيادة الأسعار، وزيادة أعداد الطلاب فإذا كانت الموازنة قد تضاعفت خلال السنوات العشر الأخيرة فإن الأسعار قد تضاعفت عدة مرات خلال تلك الفترة [٧٦].

تطور الإنفاق على البحث العلمي في مصر : [٧٧]

- من خلال دراسة تطور الإنفاق على البحث العلمي وجد أن الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير (GERD) قد إرتفع من ٨,٥٢ مليار جنيه في ٢٠١٢ حتى ١١,٨٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٣ بمعدل نمو يمثل ١٦,٣%، وقد تم حساب الإنفاق لكل من قطاع التعليم العالي الممثل في الجامعات والقطاع الحكومي الممثل في المراكز البحثية.
- وكانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (٠,٤٣%) ثم زادت النسبة حتى أصبحت ٠,٦٨% في عام ٢٠١٣، وسوف تزيد النسبة في الفترة القادمة تطبيقًا للدستور الجديد ليصل إلى ١% على الأقل.
- يقصد بالإنفاق الفعلي على البحث والتطوير هو ما أنفق بالفعل وليس المرصود في بداية الموازنة العامة حيث بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في عام ٢٠١٣ على المراكز والمعاهد البحثية في الوزارات المختلفة حوالي ٥,٣ مليار جنيه للمؤسسات البحثية المختلفة داخل وزارة البحث العلمي والوزارات الأخرى.
- وبدراسة الإنفاق على البحث والتطوير لكل باحث في عام ٢٠١٣ فقد قد بلغ الانفاق على البحث والتطوير بكل باحث في المراكز والمعاهد البحثية حوالي ٣٢٣ ألف جنيه، بينما في الجامعات حوالي ٤٧ ألف جنيه، وقد انخفضت النسبة في الجامعات نتيجة للزيادة في عدد أعضاء هيئة البحوث في الجامعات.

وإذا ما قارنا بين نسبة ما تخصصه مصر للإنفاق على البحث العلمي وما تنفقه بعض الدول المتقدمة نلاحظ فرقًا هائلاً، فما ينفق فى مصر على البحث العلمي فى حدود (٠.٢%) من الناتج المحلى الإجمالي فى حين يصل فى بعض الدول المتقدمة إلى (٣-٤%)،

وجاء فى نشرة بيانات مركز معلومات مجلس الوزراء ٢٠١٠ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلى الإجمالي بلغت (٠.٢١%) فى عام ٢٠٠٩ [٧٨].

ومن ثم فإن هناك حاجة إلى زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي من ناتج الانتاج المحلى الإجمالي لتصل على الأقل إلى نحو عشرة أضعاف ما يوجه حاليا للبحث

العلمي إذا أردنا أن نصل إلى مستوى متقدم بين مصاف الدول فى مجال البحث العلمي(٧٩).

مما سبق يتضح عجز التمويل الحكومى فى مصر عن الوفاء باحتياجات التعليم الجامعي، وبصفة خاصة البحث العلمي وما ترتب عليه من ضعف كفاءة التعليم الجامعي وضعف إنتاجه وتدهور البنية التحتية لمؤسساته، وتمثل ذلك فى عدم القدرة على شراء الأجهزة العلمية الحديثة، ومستلزمات المعامل من الأدوات والمواد اللازمة لإجراء البحوث العلمية مع عدم القدرة على توفيرالإصدارات الحديثة من الكتب والدوريات والموسوعات العلمية، وهجرة الكفاءات العلمية لتحسين أوضاعهم المادية وعدم تفرغهم لإجراء الأبحاث العلمية.

ومما يزيد من عجز التمويل الحكومي للبحث العلمي في مصر غياب وضآلة التمويل الوارد من القطاع الخاص الخدمي أو الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب حسن التوظيف للموارد المحدودة والمتاحة للبحث العلمي (٨٠).

لذلك بدأت الجامعات فى البحث عن مصادر أخرى للتمويل الذاتى مثل تقديم الاستشارات العلمية للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع، والأنشطة الربحية وعوائد الوحدات ذات الطابع الخاص داخل الحرم الجامعي، وغير ذلك من الأنشطة.

ومن هنا لابد أن يسهم المجتمع بكافة مؤسساته وخاصة القطاع الخاص ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى من أحزاب، وجمعيات أهلية، وغيرها، فى تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي وهذا الاتجاه أخذ فى الانتشار على مستوى العالم كله منذ بداية القرن الحادى والعشرين.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية وصلت موازنة التعليم الجامعي فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى (١٤٣) مليار دولار، وقد أسهم فى هذه الموازنة جهات مختلفة تضمنت (٢٩) مليار دولار منح حكومية، (٢٩) مليار دولار رسوم دراسية يدفعها الطلاب و (١١) مليار دولار من القطاع الخاص ورجال الأعمال، و (٦٤) مليار دولار قروض تقدم للطلبة، و (١٠) مليار دولار من ضرائب خاصة بالتعليم الجامعي(٨١).

بالإضافة إلى مشكلة نقص تمويل البحث العلمي هناك مجموعة من المشكلات والمعوقات التى يعانى منها البحث العلمي فى مصر وكانت من أهم أسباب نقص جودة البحوث العلمية وبالتالي انخفاض معدل النشر الدولي للأبحاث المصرية، ومن أهمها ما يلي : (٨٢)

- عدم وجود فلسفة عامة وغياب سياسة علمية بحثية حقيقية.
- عدم التكامل وعدم وجود نظام واضح لتخطيط الدراسات العليا والبحوث ؛ أدى إلى عدم الحصول على مخرجات ذات جودة عالية (أبحاث علمية متميزة– خبرات مهنية متخصصة عالية المستوى – خبرات معاصرة).
- ضعف توظيف البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية فى تطوير المعرفة.
- غياب نظام يحرص على الاستفادة من نتائج البحوث المتميزة الهادفة.
- عدم الاهتمام بتحديث المكتبات الجامعية بالصورة التى تواكب الثورة المعلوماتية والمعرفية.
- تقادم النظم الإدارية والمالية المطبقة في مجال الدراسات العليا والبحوث وإعمال قواعد إدارية لا تتناسب وطبيعية تطبيق المؤسسات البحثية.

هناك أيضًا معوقات أخرى للبحث العلمي وتؤثر بالسلب فى معدلات النشر الدولي وهى:

- ضآلة تسهيلات البحث العلمي من توافر المكتبات المزودة بالمراجع العلمية والكتب الحديثة، والمعامل والخبرات وقواعد البيانات وصعوبة نشر الأبحاث العلمية.
- انشغال أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية تؤثر على الوقت والجهد الذى يمكن أن يخصص للبحث العلمي، فالنشاط البحثى قد لايزيد عن ٥% من كامل نشاط عضو هيئة التدريس وهو قد يصل إلى ٣٣% فى الدول المتقدمة.
- تعانى البحوث التى تجرى فى بعض الجامعات، من التكرار والفردية والافتقار إلى التخطيط السليم والقصور فى الإشراف الجاد على إجراء البحوث والرسائل العلمية وتدني مستواها فى بعض الأحيان.
- عدم وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي على مستوى الجامعة توجه الباحثين إلى القضايا ذات الأولوية فى البحث والدراسة.
- نقص التفاعل المستمر مع المراكز البحثية العالمية للوقوف على المستجدات

- عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات سواء على مستوى الجامعات أو على المستوى القومي؛ بسبب غياب نظام المعلومات والإحصاءات التى تعتبر من أهم آليات البحث العلمي.
- تدنى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الكتب المؤلفة والمترجمة والبحوث المنشورة بشكل عام سواء من حيث الكم أو الكيف.

من العرض السابق لواقع ومؤشرات البحث العلمي في مصر ومعوقاته يتضح أن تطوير التعليم الجامعي بمصر وتدويله يتطلب المزيد من الارتقاء بالبيئة المحفزة للبحث العلمي، والخروج من دائرة القوالب التخطية والبيروقراطية والبحث عن سبل جديدة لمواكبة التقدم العلمي وتحقيق مراتب متقدمة للجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

فالجامعات المصرية بحاجة إلى تعزيز استثمار ما تمتلكه من خبرات أكاديمية ناجحة ومرموقة وتسهيلات بحثية تتمثل في التجهيزات والمعامل وهياكل فنية وإدارية تستطيع قيادة منظومة البحث العلمي بكفاءة، الأمر الذي يستلزم اتباع منهج لتخطيط إستراتيجي مبدع على المستوى القومي في مجال البحث العلمي، واستغلال الفرص المتاحة والبيئة المواكبة ودعم الإرادة السياسية للبحث العلمي.

حيث أقر الدستور المصري مادة رقم (٢٣) تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة وترعى الباحثين والمخترعين وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن (١%) من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي. (٨٣)

المؤشر الثانى:

النسبة بين عدد الطلاب الدراسين بالتعليم الجامعي لكل عضو هيئة تدريس بالجامعة:

تتطلب جودة التعليم الجامعي توفر العدد الكافى من أعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءة العلمية والتربوية والأخلاقية، فهم المسئولون عن نوعية مخرجات الجامعة من

خريجين متميزين فى كافة المجالات، ومن ثم فإن قيمة الجامعة ومكانتها العلمية مرهونة بقيمة أساتذتها وكفاءاتهم العلمية.

وقد تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم خلال عشر سنوات منذ عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٢ على مستوى الجامعات المصرية والجدول التالي يوضح بيان بهذا التطور:

جدول (٣) [٨٤]

تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم "حسب المشغول" على مستوى الجامعات فى مصر فى السنوات من(٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١١/٢٠١٢)

العام الجامعي	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الهيئة المعاونة	الإجمالي
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٣٣٦٩	٢٢٣٢٠	٥٥٦٨٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٤٦٨١	٢٣٥٦٩	٥٨٢٥٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٥٤٢٦	٢٣٧٩٩	٥٩٢٢٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٦٤٣٤	٢٤٤٣٤	٦٠٨٦٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٧٨١١	٢٥٣٦٣	٦٣١٧٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٥٣٤	٢٦٤٩٩	٦٥٠٣٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٩٢٢٦	٢٧٣٩٧	٦٦٦٢٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٩٦٣٢	٢٨٣٦٩	٦٨٠٠١
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠٥١١	٢٨٧٢٦	٦٩٢٣٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٩٣٣	٢٩٥٥٣	٧٠٤٨٦

من قراءة الجدول السابق، يتضح زيادة أعضاء هيئة التدريس من (٣٣٣٦٩) فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى (٤٠٩٣٣) فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ أى بنسبة ٢٢.٧%، كما ازداد عدد الهيئة المعاونة بنسبة ٣٢,٤%، وإذا كان هناك بالفعل تزايد فى أعداد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، إلا أن تلك الزيادة لاتتناسب مع أعداد الطلاب، ويتضح ذلك من الجدول الآتي :

جدول (٤) [٨٥]

جدول يوضح النسبة بين أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب

فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من(٢٠٠٢/٢٠٠٣ -٢٠١١/٢٠١٢)

العام الجامعي	الطلاب المقيدون (طـــ)	أعضاء هيئة التدريس (هـــ)	النسبة هـــ/ط
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٢٤٠٣٧١	٣٣٣٦٩	١: ٣٧
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٢٧٨١٧٨	٣٤٦٨١	١: ٣٧
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٣٢٣٦٢٠	٣٥٤٢٦	١: ٣٧
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٣٧٨٧٤٤	٣٦٤٣٤	١: ٣٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٤٤٢٢١٨	٣٧٨١١	١: ٣٨
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٤٤٣١٦٦	٣٨٥٣٤	١: ٣٨
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٤٢٨٨٧٢	٣٩٢٢٦	١: ٣٦
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣٩٩٣٧٢	٣٩٦٣٢	١: ٣٥
٢٠١٠/٢٠١١	١١٢٣٩١٣	٤٠٥١١	١: ٢٨
٢٠١١/٢٠١٢	١٠٧٦١٨٦	٤٠٩٣٣	١: ٢٦

من قراءة الجدول السابق، يتضح أن متوسط نسب أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب بالجامعات الحكومية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ بلغت حوالى (١: ٣٥)، وإذا ما قارنا تلك النسبة بالموجود فى الدول المتقدمة نجد هناك فرقاً كبيرًا، فالنسبة مثلا فى كوبا (١: ٥)، وفى اليابان (١: ٨)، وفى السويد (١:١١)، وفى الولايات المتحدة الأمريكية (١: ١٤) وفى فرنسا (١: ١٦).

وتختلف هذه النسبة فى الكليات العملية عن الكليات النظرية، فتشير الإحصاءات إلى أن متوسط نسبة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى أعداد الطلبة فى الكليات النظرية تصل إلى (١: ٥٧) فى حين تصل بالكليات العملية إلى (١: ٨) يبدو الخلل واضحًا فى كليات بعينها.

فعلى سبيل المثال، نجد أن هذه النسبة فى كلية الحقوق قد تصل إلى (١: ٥٦٤)، وفى كلية التجارة (١: ٣٤٩)، وفى كلية التربية إلى (١: ٦٩)، وفى كلية الآداب (١: ٨١)، أما فى بعض الكليات العملية مثل كلية العلوم قد تصل إلى (١: ٧)، وفى كلية الزراعة (١: ٥)، وفى كلية الطب (١: ٣)، وفى كلية الهندسة (١: ١٥) [٨٦].

وفى الدول العربية يتفاوت متوسط نسب أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب بالجامعات العربية فمثلًا فى المملكة العربية السعودية تبلغ النسبة (١: ٢٢) وفى الأردن (١: ٢٦) وفى البحرين (١: ٢٥).

وعند مقارنة نسب أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب فى الجامعات المصرية وبعض الجامعات العربية نجد أنها أقل من مثيلاتها فى جامعات الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي فى مصر، والذى أدى بدوره إلى تكدس الجامعات، مما أثر بالسلب على مستوى الأداء التعليمى وجودته سواء بالنسبة للطالب وأعضاء هيئة التدريس.

ففى ظل مشكلة الأعداد الكبيرة المتزايدة من الطلاب يكون من الصعب على الجامعات وأعضاء هيئة التدريس تأدية رسالتهم، فقد أصبحت المدرجات عاجزة عن استيعاب هذه الأعداد وأصبحت المعامل والتجهيزات والمكتبات غير كافية لها أيضا [٨٧].

ولم تقف مشكلة التزايد الطلابي عند عدم قدرة الجامعات على استيعاب هذه الأعداد؛ مما نتج عنه هبوط مستوى الخدمة التعليمية بوجه عام، ولكن صحبها خللاً آخر أشد خطورة وهو أن غالبية هذه الأعداد لم توجه إلى التخصصات التى يحتاج اليها المجتمع لسد حاجات التنمية ولمواجهة متطلبات سوق العمل من القوى البشرية فى المدى القصير والبعيد [٨٨].

مما سبق يتضح أن نسب أعداد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس غير مناسبة، وتشكل العلوم الطبية والطبيعية والبيطرية المجالات التى تتمتع بأقل النسب والنسب المصرية فى هذه المجالات وبخاصة فى جامعاتنا الحكومية متعادلة مع مثيلاتها فى المؤسسات الرائدة فى العالم المتقدم، أما العلوم الاجتماعية تعكس فيها نسب الجامعات الحكومية معيارًا للتعليم العالي يبتعد كثيرا عن حدود المعايير المقبولة دوليًا [٨٩].

المؤشر الثالث: مؤشر شغل الخريجين للوظائف فى سوق العمل

إن أكثر عائدات التعليم أهمية وأكثرها إثارة لاهتمام المجتمع هي مستقبل الخريجين من حيث التوظيف على المستوى المحلي، أو الدولي، أو مواصلة الدراسة، والعائدات المالية الخاصة على الخريجين، والعائدات الاجتماعية من الاستثمار الحكومى فى إنتاج الخريجين(٩٠).

كما أن الارتباط وثيق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل والتى تبدأ بالتعليم والتأهيل وتنتهى بمرحلة التوظيف والتشغيل، التى هى مهمة سوق العمل لكن قد لا تتوافر فرص عمل عندما تزداد أعداد الخريجين، وينتج عنها عدم تكافؤ الفرص والبطالة التى تعني عجز السوق عن استيعاب جميع الخريجين.

ومن أسباب ارتفاع معدلات البطالة تدهور نوعية العمالة المتوفرة من حيث انخفاض مستوى التعليم والتدريب والتأهيل، بحيث أصبحت العمالة المتوفرة غير مناسبة لاحتياجات سوق العمل، وزاد من حدة المشكلة التطور المعرفي والتكنولوجي العالمي المتسارع والذى لم يواكبه تطور موازٍ لمهارات شبابنا (٩١).

ذلك فى الوقت الذى أصبح فيه تقدم الجامعات مرهون بالمستوى العلمي والأكاديمى لخريجيها ومدى تسلحهم بمهارات تطبيقية تتلاءم ومتطلبات سوق العمل المعاصر، فالعبرة بالكيف وليس بكم المعرفة التى لديهم، فقد ينال الطالب قدرًا من المعارف والمعلومات، لكنه لا يستطيع توظيفها ولا الاستفادة منها نظرًا لقلة المهارات التى تمكنه من استثمار ما لديه من معرفة.

وعند رصد واقع العلاقة بين خريجى التعليم الجامعي فى مصر وسوق العمل يتضح أن هناك فجوة كبيرة بينهما نتيجة لوجود عدد من المشكلات من أهمها ما يلي :

- مؤسسات التعليم الجامعي فى مصر لم تنجح بعد فى توفير التخصصات والمهارات المطلوبة لشغل الوظائف فى سوق العمل، وبالرغم من زيادة أعداد خريجي الجامعات إلا أن نوعيات بعضهم لا تتناسب مع ماهو مطلوب من مهارات إلى جانب أن حجم الطلب على بعض المؤهلات العلمية لا يستوعب الأعداد المتزايدة من خريجى هذه المؤهلات (٩٢).

- تدنى المستوى العلمي لخريجي الجامعات لضعف جودة العملية التعليمية فى منظومة التعليم الجامعي بجميع عناصرها (المناهج، وطرق التدريس، الطلاب) وأعضاء هيئة التدريس وغيرها.
- ضعف تمكن الجامعة من ملاحقة التغير السريع والمستمر فى سوق العمل، وعدم دراسة احتياجات سوق العمل من وظائف مختلفة، وعدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة مما أدى إلى انعدام التقارب بين التعليم والعمل وعدم ربط مؤسسات التعلم الجامعي بأجهزة التوظيف فى الدولة (٩٣).
- افتقار خريجي التعليم الجامعي إلى العديد من المهارات الأولية في الاتصالات والعمل بروح الفريق، وحل المشكلات، والموثوقية والقدرة على التكيف.
- تركيز التعليم الجامعي على الجانب الأكاديمي الأساسي وإهمال الجانب التطبيقي والتقني؛ مما أدى إلى إهمال الممارسات العملية والتطبيقية.

هذا الواقع يستلزم تطوير التعليم الجامعي وربطه بسوق العمل من خلال الارتقاء بجودة العملية التعليمية، وتطوير المناهج وتحديثها؛ لتساير المستحدثات العلمية العالمية، واستخدام استراتيجيات حديثة فى التعليم مع توظيف التكنولوجيا الحديثة فى التعليم، بالإضافة إلى أهمية دراسة احتياجات سوق العمل قبل تحديد أعداد المقبولين بالتعليم الجامعي لتتم فى ضوء الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

المؤشر الرابع: مؤشر نسب الطلاب وأعضاء هيئة التديس الأجانب بالجامعة

تتعدد أساليب وآليات تدويل التعليم الجامعي، ولعل من المقومات الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم العالي والجامعي، قدرة تلك المؤسسات على جذب أكبر عدد من الطلاب والأساتذة الدوليين ويتوقف ذلك على قيمة المؤسسات التعليمية وسمعتها العلمية وعراقتها فى مجال التدويل، كذلك على التسهيلات المقدمة للطلاب الوافدين، كما أن القدرة التنافسية للجامعات تتوقف فى جزء كبير منها على قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب من السوق المحلية والخارجية (٩٤).

وقد أدت المعايير الدولية للتعليم إلى وجود تنافسية بين الجامعات فى جذب الطلاب للدراسة، فنجد أن الطلاب وخاصة فى الدول النامية يلجؤون إلى الجامعات التى

تنمى لديهم القدرة التنافسية فطبقا لتقرير منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) الصادر عام ٢٠٠٩ فإن عدد الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم قد تجاوز الثلاثة ملايين ومن المتوقع أن يصل العدد إلى ٥.٨ مليون عام ٢٠٢٥ (٩٥).

إن زيادة الطلب على التعليم العالي مع ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسساته ونقص مصادر التمويل، أدى إلى ظهور أسواق للتعليم العالي فى الدول المختلفة فيما أصبح يطلق عليه اليوم سوق الطلاب الأجانب، والتى تخضع لتحرير السوق التعليمية تبعا لاتفاقية تحرير التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية.

وتهتم معظم الدول فى الوقت الحالي بجذب الطلاب الأجانب لما له من آثار اقتصادية باعتباره مصدرًا للحصول على موارد مالية من التعليم العالي، حيث يشكل الطلاب الدوليون الذين يدفعون الرسوم الدراسية مصدرًا مهما فى تمويل التعليم العالي، ولا تقتصر أهمية جذب الطلاب الأجانب على الجانب الاقتصادى فقط بل له أبعاد أخرى: اجتماعية، وسياسية، وثقافية، فهو جزء متمم للتبادل العلمي والفكري بين الدول(٩٦) كما يعد أحد معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.

وتشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الأولى عالميا فى جذب الطلاب الأجانب حيث يتجاوز عددهم ٤٠٠.٠٠٠ طالب والكثير منهم بالدراسات العليا (٩٧).

وطبقا لتقرير منظمة التعاون والتطوير الاقتصادى (٢٠٠٩) فإن ٨٣% من الطلاب الأجانب يدرسون فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وأنه توجد (٦) دول تعد المقصد الرئيسى لهؤلاء الطلاب وهى: الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت نسبة الطلاب الأجانب فى جامعاتها ١٩.٧% من مجموع الطلاب الأجانب فى العالم، وتأتى "انجلترا " فى المرتبة الثانية فى جذب الطلاب الأجانب بنسبة ١١.٦%، وتأتى "ألمانيا" فى المرتبة الثالثة بنسبة ٨.٦%، وفرنسا
فى المرتبة الرابعة بنسبة ٨.٣%، و"استراليا "فى المرتبة الخامسة بنسبة ٧% وتأتى "كندا "فى المرتبة السادسة بنسبة ٤.٤% (٩٨).

أما بالنسبة لمصر يشارك عدد من أساتذة الجامعات والخبراء الأجانب فى الأنشطة المختلفة بقطاع التعليم العالي فى مصر، بلغ عددهم" ٥٨" خبيرًا عام ٢٠٠٥ قاموا

بمهام لتطوير التعليم العالي فى مجال التدريب وتطوير المناهج الأكاديمية، والتدريبية والاستشارات العلمية، كما أن هناك عددًا من أعضاء هيئة التدريس الأجانب يفد إلى مصر فى إطار برامج تبادل تدعمها مؤسسات غير حكومية مثل هيئة فولبرايت الأمريكية [٩٩].

ويشير التقرير الوطنى عن التعليم العالي فى مصر (٢٠٠٩) إلى ارتفاع عدد الطلاب الأجانب الوافدين إلى الجامعات المصرية بدرجة كبيرة فى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ثم أخذ فى التراجع وعاد للارتفاع مرة أخرى فى تسيعنيات القرن الماضى نتيجة لإنشاء الجامعات الخاصة التى جذبت كثيرًا من الطلاب العرب.

وظل القيد الدولي للطلاب فى مصر ينمو بشدة خلال السنوات السابقة مرتفعا من ٣١,١٣٩ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٤١.٥٩٠ فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وعلى الرغم من هذا النمو السريع فى أعداد الطلاب الوافدين إلا أن عدد الطلاب الدوليين فى مصر لا يمثل سوى ١.٣% من مجموع حالات القيد فى التعليم العالي فى مصر، ويتركز العدد الأكبر للطلاب الأجانب المقيدين فى جامعة الأزهر بنسبة بلغت ٣٨%، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أنهم يتلقون منحا للدراسة فى جامعة الأزهر تغطى تكاليف الإقامة والدراسة. ويوزع الباقى بين الجامعات الحكومية والمعاهد العليا. [١٠٠].

وينخفض أعداد الطلاب الأجانب الوافدين فى مصر عن مثيلاتها فى الدول العربية حيث سعت بعض الدول العربية وخاصة دول الخليج إلى إقامة شراكات دولية واسعة مع الجامعات الأمريكية والبريطانية خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، فقد دعت الجامعات العالمية إلى إقامة فروع لها فى بلدانها [١٠١].

مما سبق، يتضح أن الجهود التى تبذلها مصر فى مجال جذب الطلاب والأساتذة الأجانب مازالت ضعيفة، لا ترقى إلى جهود الدول المتقدمة، أو حتى بعض الدول الخليجية فى هذا المجال، إذ أن الجهود المبذولة ما زالت جهود بسيطة تعتبر سياسات تدويل التعليم الجامعي نوع من الرفاهية لا تستطيع ميزانية الدولة أو التعليم تحملها، رغم أهميته فى المنافسة على الاقتصاد العالمي للمعرفة بالإضافة لعدد من السلبيات أو المعوقات التى تواجه تلك الجهود يمكن إيجازها فيما يلي :

- نقص اهتمام مؤسسات التعليم العالي والجامعات بتوفير المناخ الجاذب للطلاب الأجانب والوافدين.
- افتقار الجامعات المصرية إلى البنية الأساسية اللازمة لاستقبال أعداد متزايدة من الطلاب الأجانب، بالإضافة لتعقد العمليات والإجراءات الإدارية اللازمة داخل المؤسسة الجامعية بوزارة التعليم العالي.
- عدم الاهتمام بدراسة مشكلات الطلاب الوافدين واحتياجاتهم ودافع التحاقهم بالدراسة فى الجامعات المصرية.
- عدم الاستفادة من الخبرات: العالمية، والإقليمية، والعربية، فى مجال جذب الطلاب الأجانب والوافدين.

المحور الخامس: التصور المقترح :

هدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع تدويل التعليم الجامعي المصري فى ضوء المعايير العالمية؛ لتصنيف الجامعات وصولاً إلى وضع تصور مقترح لسياسات تدويل التعليم الجامعي فى ضوء تلك المعايير.

ومن أهم النتائج التى توصل اليها البحث ما يلى:

- تدويل التعليم الجامعي يعد عنصرًا أساسيًا فى تحسين رتب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية.
- تبوأ الجامعات المصرية مكانة متقدمة فى القوائم العالمية لتصنيف الجامعات يتوقف على قدرة الجامعات فى مصر على تحقيق القدرة التنافسية.
- رغم المحاولات المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري إلا أن هناك مجموعة تحديات تواجه تلك الجمهود، أهمها غياب فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التدويل.
- انخفاض أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية؛ يرجع إلى مجموعة من العوامل منها ما يرتبط بضعف البنية التحتية للجامعات والظروف الاقتصادية.

- جهود تدويل التعليم الجامعي محدودة ومتفاوتة بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي فى مصر بما يتلاءم مع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.
- تحسن نسب أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بالجامعات المصرية وإن كانت أقل من المعدلات العالمية.
- عدم وجود خطة إستراتيجية فعلية، وملزمة للبحث العلمي فى مصر.
- عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بمؤسسات الإنتاج.
- عدم تخصيص موازنات خاصة بالبحوث العلمية إذ أن الإنفاق عليها غالبًا ما يتمثل فى مرتبات أعضاء هيئات التدريس ولا تخصص موازنة للإنفاق على البحوث نفسها ؛مما أدى إلى ضعف مستوى البحث العلمي فى مصر عنه فى الجامعات العالمية.
- ضعف النشر الألكترونى للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، والذى قد يرجع إلى عدم قدرة البعض على الإفادة من مصادر المعلومات الألكترونية، أو لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الألكترونية، أو لعدم توفرها أصلا.
- عدم مواكبة الأبحاث العلمية المصرية للحركة البحثية المتطورة فى الجامعات المتقدمة نتيجة لنقص تبادل البحوث على المستوى العالمى، وضعف حركة الترجمة إلى العربية ونقص أعداد الباحثين.

وفى ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج، أمكن الوصول إلى تصور مقترح يمكن أن يسهم فى تحسين وتطوير منظومة التعليم الجامعي بما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الجامعات المصرية، وتحقيق القدرة التنافسية لها على مستوى العالم؛ فتتقدم قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التى تؤدى إلى تحسين وتطوير سياسات التدويل.

أولاً: فلسفة التصور المقترح :

يستند التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري إلى فلسفة مؤداها :أن تدويل التعليم الجامعي، أصبح من أهم معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم الجامعي، وأن جامعاتنا

المصرية لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعاون مع مثيلاتها على المستوى الدولي، وأن تطوير مؤسسات التعليم الجامعي لابد وأن يستمد من كافة الجوانب المحلية والدولية.

ثانيا- منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري من عدة منطلقات هى:

- استباق الجامعات المتقدمة فى العالم إلى اتباع سياسات التدويل المتعددة، والتى من أهمها: إنشاء فروع لها بالخارج من خلال برامج التوأمة، أو اتفاقيات التعاون وإنشاء التعلم عابر للحدود من خلال شبكات الإنترنت.
- تغير خصائص سوق العمل وتطور احتياجاته بما يستدعى تحسين مستوى خريجي التعليم الجامعي، وتطوير كفاياتهم ومهاراتهم بما يتلاءم مع سوق العمل المحلي، والإقليمى، والدولي، وهذا يتطلب الاهتمام بالبعد الدولي فى التعليم وخاصة معرفة اللغات الأجنبية والتعرف على ثقافات الشعوب.
- الطلب المتزايد على التعليم الجامعي مع نقص مصادر التمويل من أهم العوامل الأساسية المسئولة عن القصور الراهن فى الأداء الجامعي، ويحقق التدويل الكثير من الآثار الاقتصادية؛ مثل الحصول على الموارد المالية من عوائد الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين حيث يشكل الطلاب الدوليون مصدرًا مهما فى تمويل التعليم الجامعي.
- لا تزال الجامعات المصرية فى مرتبة متأخرة فى التصنيفات المختلفة للجامعات على مستوى العالم نتيجة للعديد من المعوقات التى تعرقل تقدمها وتؤدى إلى ضعف قدرة الجامعات على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة فى شتى المجالات البحثية والأكاديمية.
- هناك العديد من سياسات التدويل التى يجب الأخذ بها من أجل تحسين رتب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية للجامعات.
- التدويل يعد توجها إستراتيجيًا يتعين على الجامعات والمؤسسات البحثية تبنيه ورسم السياسات المؤدية لتحقيق أهدافه.

وانطلاقا مما سبق، فإن التصور الحالى يتخذ من المعايير العالمية لتصنيف الجامعات منطلقاً لتدويل التعليم الجامعي المصري، وذلك على اعتبار عملية تدويل التعليم الجامعي من أهم عوامل تطوير التعليم الجامعي وتحقيق القدرة التنافسية له.

ثالثا- أهداف التصور المقترح :

يهدف التصور المقترح إلى تدويل التعليم الجامعي المصري بما يحقق للجامعات المصرية مكانة متقدمة فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، كما يسعى إلى تحقيق ما يلى:

- الارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء بعد دولي متعدد الثقافات على جميع جوانبها وأنشطتها.
- تحقيق جودة البرامج الأكاديمية والبحثية وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا
- رفع قدرة الجامعات على المساهمة فى إقامة مجتمع المعرفة والمنافسة فى سوق المعرفة العالمي.
- الانتقال بالتعليم الجامعي فى مصر من تلقى المعونات الأجنبية؛ لإصلاح مؤسساته إلى مرحلة المشاركة والتعاون الدولي، حيث يتيح تدويل التعليم الجامعي قدرًا من التمويل الذاتي، وفرصا لتحسين مكانة الجامعات المصرية فى رتب التصنيف العالمي للجامعات.
- تطوير البرامج التعليمية وربطها بسوق العمل المحلية، والإقليمية، والدولية.
- تشجيع الحراك التعليمى الدولي بصورة متوازنة؛ لتحقيق تعاون حقيقي متعدد الأطراف ومتعدد الثقافات.
- تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تطوير البرامج الدراسية وتكوين شبكات تعليمية وبحثية، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها، وغيرها من صور دمج هذه التكنولوجيا فى دعم تدويل مؤسسات التعليم الجامعي.

رابعا- المستفيدون من التصور المقترح:

- الإسهام فى رفع درجة الوعي لدى المسئوليين عن التعليم الجامعي وقياداته فى مصر بالمعايير العالمية التى يتم فى ضوئها تصنيف الجامعات، وذلك باتباع السياسات والأنشطة اللازمة لتدويل التعليم الجامعي، والتى من شأنها تحسين وضع الجامعات المصرية فى هذه التصنيفات.
- الاسهام فى حل المشكلات ومواجهة التحديات التى تعوق الجامعات المصرية عن شغل مراكز متقدمة فى مصاف الجامعات العالمية.
- مساعدة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعات على تفهم أدوارهم ومسئولياتهم ومشاركتهم فى أنشطة تدويل التعليم الجامعي؛ مما يسهم بدوره فى تمثيل الجامعات المصرية بقوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

خامسا- مصارد اشتقاق التصور المقترح :

تم اشتقاق التصور المقترح من المصادر الآتية :

- الإطار النظري للبحث.
- الإطلاع على الدراسات السابقة والبحوث فى هذا المجال.

سادسا- محاور التصور المقترح وآليات تنفيذها:

- الفلسفة والأهداف.
- السياسات والتشريعات.
- تنمية الموارد البشرية ودعم البنية التحتية.
- تحقيق ريادة دولية في البحوث العلمية.
- دعم التعاون الدولي.
- التعليم الجامعي وسوق العمل المحلية والدولية.

١-الفلسفة والأهداف:

لابد من تحديد الفلسفة التى تقوم عليها عملية تدويل التعليم الجامعي لأهميتها فى توجيه السياسات التى يتم اتباعها فى عملية التدويل، وفى ضوء تلك الفلسفة يتم تحديد الأهداف المنشودة من التدويل، وبناءً على ذلك توضع الآليات والأنشطة التى تحقق تلك الأهداف.

تلك الفلسفة تمثل رؤية للتدويل تكفل نجاحه فى تطوير وتحديث منظومة التعليم الجامعي بما يحقق تقدمه، وفى هذا الصدد يضع البحث عددًا من الإجراءات التى من شأنها رسم وتحديد فلسفة معينة لتدويل التعليم الجامعي المصري، وتحديد أهداف للتدويل نابعة من تلك الفلسفة بما يساعد فى تحسين وضعية الجامعات المصرية فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

وتتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:

- تحقيق استفادة جميع الأفراد الذين يملكون القدرات والمهارات والإعداد المناسب على مستوى العالم وتحقق لهم الانتفاع من فرص التعليم الجامعي.
- إيجاد صيغ متنوعة تلبي الاحتياجات التعليمية للجميع.
- بناء المواطن أو الإنسان العالمي الذى يتحمل قدرًا من المسئولية تجاه تلك المتغيرات العالمية من خلال تنمية وعيه بالقضايا التى تشغل كل الشعوب مع احتفاظ كل نظام تعليمى بخصوصيته الثقافية، والتى تميزه عن نظم التعليم الأخرى.
- تعديل قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وعرضه على مجلس النواب ٢٠١٦، وخاصة تطوير المادة الأولى منه والتى تنص على أهمية توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية بما يتمشى مع المتغيرات العالمية وطبيعة المستحدثات العلمية والتحديات التى من أهمها تحدى القدرة التنافسية.
- صياغة منظومة من الأهداف الاستراتيجية لتدويل التعليم الجامعي المصري مع تبنى مجموعة من المبادرات القومية التى تستهدف تحقيق تلك الأهداف على أن يتم مراعاة ما يلى:
  - أن تكون الأهداف إجرائية قابلة للقياس .
  - أن تكون الأهداف واقعية قابلة للتنفيذ تتمشى مع فلسفة المجتمع وطبيعته.
  - أن يكون التوجه نحو الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، والتطوير والابتكار من أهم الأهداف التى تسعى عملية التدويل لتحقيقها؛

للنهوض بمستوى القدرات العلمية والعملية، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، والنهوض بمنتجاتها فى الأسواق العالمية.

- أن يقوم التعاون الدولي فى مجال التعليم الجامعي على التضامن بين الشعوب والاحترام المتبادل، وتعزيز القيم الإنسانية، والحوار بين الثقافات.
- توسيع إطار التعاون الدولي والتنسيق بين الاعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية، وبين متطلبات العالمية فى صياغة النظم التعليمية.

٢- سياسات وتشريعات تدويل التعليم الجامعي :

تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية تدويل التعليم الجامعي بما يحقق فاعلية التدويل، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- إصدار التشريعات والقوانين التى تساعد على تنظيم تدويل التعليم الجامعي المصري بما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع المصري.
- إصدار قانون موحد لتنظيم وإدارة البحث العلمي.
- وضع آليات تفعيل المادة (٢٢) من الدستور المصري الخاصة بتمويل البحث العلمي، لحساب إجمالى تمويل البحث العلمي في مصر؛ من أجل الوصول للاستحقاق الدستوري.
- تطوير السياسة الخارجية المصرية بما يسمح بعقد اتفاقيات دولية تحقق التدويل المتوازن لمؤسسات التعليم الجامعي المصري.
- السماح بإنشاء مراكز متخصصة لتدويل التعليم الجامعي المصري لجذب الطلاب الدوليين الوافدين للدراسة فى الجامعات المصرية.
- إنشاء هيئة قومية لاعتماد مؤسسات البحث العلمي ومراقبة أدائها.
- ضمان تكامل خطط البحث العلمي لكل المؤسسات البحثية بالدولة مع الخطة الإستراتيجية للدولة لتحقيق الهدف القومي للبحث العلمي.

٣-تنمية الموارد البشرية ودعم البنية التحتية:

تنفيذ سياسات التدويل المختلفة يتطلب دعم وتنمية الموارد البشرية العاملة والمسئولة عن عملية تدويل التعليم الجامعي كما يتطلب دعم وتطوير البنية التحتية اللازمة لعملية التدويل ويتضح ذلك فيما يلي :

أ- من حيث الموارد البشرية:

- تطوير قدرات القيادات والمسئولين عن تدويل التعليم الجامعي فى كل مجالاته البحثية والأكاديمية.
- الارتقاء بمستوى وإمكانات الباحثين وأعضاء هيئة التدريس فى مجال البحث العلمي والنشر لتحقيق التميز والتنافسية.
- الارتقاء بمستوى الفنيين والأخصائيين والإداريين العاملين بمؤسسات البحث العلمي الأكاديمية والبحثية.
- توفير الشبكات العلمية المتخصصة والربط الشبكى بين العلماء فى التخصص الواحد وربطهم بمدارس ومراكز علمية دولية متميزة.

آليات التنفيذ:

- إعادة هيكلة مراكز تطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال برامج تنمية مهنية متطورة.
- زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس إلى الجامعات ذات التصنيف العالمى المتقدم.
- إنشاء فرق بحثية ذات قدرات متميزة ومتخصصة للتعاون وتوفير الإمكانات والأجهزة الحديثة بما يتيح إجراء بحوث متميزة عالميًا.
- إنشاء قاعدة بيانات عن العلماء المصريين بالخارج وتخصصاتهم؛ ليكونوا حلقة وصل بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية، لدعم المبتعثين المصريين بالخارج وتبادل الخبرات فى مختلف مجالات البحث العلمي.
- تأهيل القيادات الجامعية فى مجال التدويل بإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم الجامعي.

- كفالة الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بما يسمح لهم المشاركة فى الأنشطة الدولية.
- الاستعانة بالخبرات الأجنبية فى مجال التدويل لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس فى تحقيق خطط التدويل.
- الحد من هجرة العقول المصرية للخارج والتى تعد من الآثار السلبية لعملية تدويل التعليم الجامعي.

ب- من حيث دعم وتطوير البنية التحتية:

- توفير الاستثمارات اللازمة لتدويل التعليم الجامعي بمشاركة القطاع الحكومى والقطاع الخاص.
- توفير كل خدمات البنية التحتية الخاصة بالربط والحوسبة ومعالجة البيانات الكبيرة.
- تطوير شبكات المعلومات وربطها بالجامعات فى مصر وبالجامعات العالمية المتقدمة فى التصنيف العالمي للجامعات.
- تطوير المعامل البحثية المزودة بأحدث التقنيات المعملية حتى تواكب التقدم السريع فى البحث العلمي.
- تفعيل دور المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار العلمي (Estio)؛ لإنتاج تقارير طبقًا للمعايير العالمية عن مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتقييم مخرجات مؤسسات البحث العلمي، وربطه بشبكة معلومات الجامعات والمراكز البحثية؛ لرفع كفاءة البحث العلمي والابتكار فى مصر.

٤- تحقيق ريادة دولية فى البحوث العلمية :

البحث العلمي يمثل أحد الركائز الأساسية التى تعتمد عليها النهضة فى الدول المتقدمة وهو الركيزة الأساسية لصنع السياسات وعمليات التخطيط وإدارة التنمية الشاملة التى تكفل الرفاهية للمجتمع المصري وتضمن له التفوق فى المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي، والعالمي.

وأصبح التوجه للارتقاء بالبحث العلمي والتطوير والابتكار من أهم الأهداف التى تسعى لها الأمم للنهوض بمستوى القدرات العلمية والعملية وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والمنافسة بمنتجاتها فى الأسواق العالمية.

وفى هذا الصدد يقترح البحث مجموعة من الإجراءات التى من شأنها الارتقاء بجودة البحث العلمي المصري بما يعينه على تحقيق القدرة التنافسية التى من شأنها رفع كفاءة الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

- تعزيز وزيادة برامج التبادل الأكاديمي والبحث بين المؤسسات البحثية المصرية والأجنبية لدعم التبادل ولجذب الطلاب المتميزين من الخارج للدراسة فى مصر وكذلك التوسع فى إقامة الفرق البحثية الدولية وتدويل البحث العلمي.
- زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية إلى الجامعات ذات التصنيف العالمى المتقدم.
- تدويل النشر العلمي المحلى بما فى ذلك البحوث الاجتماعية والإنسانية.
- تحفيز مادى وأدبى للمؤسسات والأفراد ذوي النشر الدولي وبخاصة ذوى معامل التأثير المرتفع.
- زيادة مشاركة مصر فى بعض البرامج الدولية ذات المردود الإيجابى على مخرجات البحث العلمي.
- الاشتراك فى المجلات العلمية الرقمية، وإنشاء قواعد البيانات وإتاحتها لكل منظومة البحث العلمي فى مصر بالتنسيق بين أكاديمية البحث العلمي والمجلس الأعلى للجامعات.
- تبنى إصدار دوريات علمية متخصصة بالتعاون مع دور نشر عالمية.
- تكوين مشروعات بحثية تضم باحثين متميزين فى جميع مجالات البحث العلمي للحصول على أعلى فائدة من العمل الجماعى فى البحث العلمي التطبيقى.
- دعم فتح قنوات اتصال بين المجموعات البحثية داخل الجامعات المصرية والمجموعات البحثية فى الجامعات ذات التصنيف المتقدم.
- إشراك نخب علمية أكاديمية عالمية للمشاركة فى هيئات تحرير الدوريات العلمية المصرية.

- إستحداث صندوق وطنى لتمويل البحث العلمي.
- تسويق المؤسسات البحثية المصرية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة في مشروعات تنموية وتكنولوجية بالتعاون مع هيئات إقليمية ودولية.
- تنويع مصادر تمويل البحث العلمي وتعزيز الشراكة بين المؤسسات البحثية المصرية والكيانات الداعمة للبحث العلمي داخل مصر وخارجها.

٥- دعم التعاون الدولي :

يقتضي تدويل التعليم الجامعي السعى إلى تحقيق التعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل بين الأطراف المتعاونة وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات من خلال وفاء مؤسسات التعليم الجامعي فى الدول المتقدمة بمسئولياتها الاجتماعية لتقديم المساعدة فى سد الفجوة الإنمائية في الدول النامية، وبصفة عامة يقوم التعاون الدولي فى التعليم الجامعي على أربعة مجالات رئيسة تتمثل في الحراك الطلابى، وحراك الأساتذة والأكاديمين، وتطوير البرامج والمؤسسات المشتركة، وتطوير برامج البحوث المشتركة. ولتحقيق التعاون الدولي فى مجال التعليم الجامعي لابد من اتخاذ الإجراءات الآتية:

- وضع خطة قومية للتعاون الدولي بناء على الاحتياجات الوطنية، وتحديد الدول المستهدفة للشراكات البحثية وكذلك توجيه البعثات لتلك الدول.
- التوسع فى الاتفاقيات البينية بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات الدولية المتقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.
- تفعيل الاتفاقيات الدولية التى تنظم حركة أعضاء هيئات التدريس والطلاب والقيام بأبحاث دولية مشتركة بما يضمن تحقيق التوازن.
- مساعدة الحكومات والمؤسسات على معالجة القضايا الدولية فى مجال التعليم الجامعي
- توفير منابر للحوار وتبادل الخبرات والمعلومات فى مجال التعليم والبحث العلمي
- تشجيع نقل المعارف بواسطة شبكات برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو بالتعاون مع الوكالات الدولية.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية غير الضرورية المتصلة بالتعاون الدولي.

- تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تطوير البرامج الدراسية وأساليب تدريسها وفى تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم الجامعي وشركاءهم، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها.
- تعظيم الاستفادة من برامج التمويل الإقليمية والدولية المتاحة وخاصة برامج الاتحاد الأوروبي.
- توقيع اتفاقيات شراكة جديدة متكافئة فى مجال التعليم الجامعي.
- تخصيص اعتمادات مناسبة للتعاون الدولي من التمويل المخصص للبحث العلمي.

٦- التعليم الجامعي وسوق العمل المحلية والدولية :

هناك ارتباط وثيق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، إذ يعد مستقبل الخريجين من حيث التوظيف على المستوى المحلى، أو الدولي، من أهم عائدات التعليم الجامعيي وأكثرها إثارة لاهتمام المجتمع.

ذلك فى الوقت الذى أصبح فيه تقدم الجامعات مرهون بالمستوى العلمي والأكاديمي لخريجيها ومدى تسلحهم بمهارات تطبيقية تتلاءم ومتطلبات سوق العمل المعاصر، كما أصبح معدل شغل خريجى الجامعات للوظائف فى سوق العمل المحلية والعالمية أحد معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وتؤكد الدراسات التى رصدت واقع العلاقة بين خريجى التعليم الجامعي فى مصر وسوق العمل على وجود فجوة كبيرة بينهما؛ نتيجة لوجود العديد من المشكلات تم الاشارة إليها فى الإطار النظرى للبحث الحالي.

هذا الواقع يستلزم تطوير التعليم الجامعي وربطه بسوق العمل من خلال مجموعة آليات ينبغي الأخذ بها وهى كالتالي:

- ضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة على نظام التعليم الجامعي، لإعداد خريجين على المستوى المطلوب من الخبرة والقدرة وإدراك مفاهيم الجودة الشاملة ليستطيعوا الحصول على فرص عمل فى ظل المنافسة العالمية على الوظائف.

- التزام مؤسسات التعليم الجامعي بإقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات الصناعية فى المجتمع.
- إعادة النظر فى المناهج والبرامج الدراسية بحيث تزداد مواءمتها لإنتاج الكفاءات اللازمة للمنافسة فى السوق العالمية.
- استحداث التخصصات الجديدة التى يحتاجها سوق العمل مثل علوم البحار وعلوم الفضاء وصناعة الأجهزة التعويضية والهندسة الذرية والنووية.
- إنشاء تخصصات وبرامج جديدة تعمل على تدويل الخريجين .
- الاهتمام بنوعية الخريجين ومدى كفاءتهم من خلال وضع اختبارات للقبول بالتخصصات المختلفة.
- تقييم نواتج تعلم خريجي الجامعة مقارنة، بنواتج التعليم المستهدفة، وذلك بعدة طرق منها: الحصول على آراء الطلاب والخريجين وأصحاب الأعمال فى تحقيق نواتج التعلم المستهدفة من البرامج ومدى ملاءمتها.
- أن يراعى واضعو السياسات متطلبات سوق العمل فى تصميم التعليم الجامعي وأدائه وتقييمه وضمان جودته.
- إجراء مسوح دورية لرضا أصحاب العمل عن الخريجين.
- أن تسعى الجامعات المصرية للحصول على الاعتراف الدولي للمؤهلات ليتمكن خريجي الجامعات من الحصول على عمل فى أى مكان بالعالم.
- إعداد آليات لاستمرار العلاقة بين الجامعات وخريجها والتواصل معهم لتعرف نقاط القوة والضعف التى قابلوها فى حياتهم العملية سواء من المنظور العملي، أو التطبيقي، أو من المنظور الأكاديمي، لتستفيد منها الجامعة فى مراجعة وتطوير برامجها ومناهجها بما يلبي احتياجات سوق العمل.

الصعوبات التى تواجه تطبيق التصور المقترح:

هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التى تحول دون تحقيق التطوير المطلوب فى سياسات تدويل التعليم الجامعي وآلياته، ومن معوقات تطبيق هذا التصور المقترح ما يلى:

- البيروقراطية الحكومية التى تعيق الاستفادة من التمويل المتاح وتستهلك وقت وجهود الباحثين.
- هجرة العقول المتميزة والكفاءات العلمية؛ لوجود عوامل جذب مادى قوية فى الخارج (الهجرة الانتقائية).
- ظهور ترتيب متقدم لمصر فى مؤشرات الغش العلمي.
- عدم استغلال الفرص التمويلية وفرص الشراكة الدولية وفرص دعم القدرات المتوفرة لمصر من العديد من المؤسسات الدولية الحكومية.
- عدم توحيد التشريعات المنظمة والمحفزة للبحث العلمي بالمؤسسات البحثية فى قانون واحد.
- الروتين والمركزية فى اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- عدم وجود آلية ملزمة لمتابعة الأداء البحثى للجامعات والمراكز البحثية.
- ظهور قيود على توطين التكنولوجيات المتقدمة، وامتلاك أدواتها من قبل الدول المتقدمة.
- عدم التنسيق بين الجهات المانحة المختلفة يؤدى إلى تكرار المشروعات البحثية الواحدة.
- وجود مجموعة من المشكلات التى تواجه الجامعات المصرية وتمنعها من مواصلة التقدم واللحاق بركب الجامعات العالمية المتقدمة، منها ما يواجه الإدارة والعملية التعليمية والبحوث العلمية وغيرها من مكونات منظومة التعليم الجامعي في مصر.

توصيات البحث :

- إيجاد وتوفير بيئة محلية داعمة للبحث العلمي تدعم التميز والإبداع.
- استغلال الفرص المتاحة أمام تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي مثل الإرادة السياسية والشعبية الداعمة للبحث العلمي.
- ربط البحث العلمي بالاقتصاد لفتح مجال أمام مشاريع تنموية تستخدم العلم ونتائجه للارتقاء بالاقتصاد الوطني.
- إيجاد نظام متطور لدعم منظومة تمويل البحث العلمي، وزيادة الاستثمار فيه من خلال تنويع مصادر هذا التمويل سواء من القطاع العام أو الخاص، وتبرعات رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية، ومصادر التمويل الخارجية.
- دعم الشراكة بين الجهات المجتمعية والتعليمية ومراكز البحث العلمي للقضاء على الأزمات وحل المشكلات الأكثر تعقيدا فى المجتمع.
- تعزيز ونشر ثقافة البحث العلمي فى المدارس والجامعات لتنمية المهارات البحثية لدى الطلاب وتأهيل جيل جديد من الباحثين فى المجالات العلمية المختلفة.
- تطوير التشريعات المصرية التى تحكم التنظيم والإدارة والأداء فى معاهد ومراكز البحث العلمي والجامعات بما يتوافق مع القوانين الدولية لتحقيق إستقلاليتها وحيادتها وشفافيتها.
- تسويق الجامعات المصرية والمراكز البحثية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة فى مشروعات تنموية.
- نشر الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع والمؤسسات والقطاعات المختلفة بالمجتمع بدور التعليم والبحث العلمي وأهميته فى تقدم المجتمع.
- ربط إستراتيجيات مؤسسات البحث العلمي والجامعات بإستراتيجية التنمية للدولة.
- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بتدويل التعليم الجامعي بهدف تحسين وضع الجامعات المصرية فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.
- تقويم الأداء الجامعي لكافة عناصر المنظومة التعليمية فى ضوء معايير الأداء المحلية والإقليمية، والعالمية؛ من أجل تحقيق الجودة الشاملة للجامعات، وتحسين القدرة التنافسية لها.

المراجـــع:

١. عبد الله بن محمد العامري: متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية "تصور مقترح" رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية والتخطيط التربوية، كلية التربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـــ، ص ص (٣-٤).

٢. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تجارب دولية خاصة بقضية التعليم، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص (١٥-٣٣).

٣. عبد الباسط محمد دياب: تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، المؤتمر الثامن عشر"تطوير التعليم في الوطن العربي"، ٢٠١٠، ص ١٣٧٨.

٤. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي: مراجعة لسياسات التعليم

العالي، التعليم العالي في مصر، ٢٠١٠.

٥. عبد الباسط محمد دياب: مرجع سابق، ص ص (١٣٧٦-١٣٧٧).

ويمكن الرجوع إلى:

- نسرين أحمد عباس: "معايير التقييم الدولية للجامعات المصرية" " مؤتمر القدرة التنافسية

للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والخدمات، جامعة حلوان، ٧-٩ مايو ٢٠٠٦".

- محمد عشري عبد المهدي: "مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية الجامعات العربية" مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والخدمات، جامعة حلوان، ٧-٩ مايو ٢٠٠٦.

٦. منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، مرجع سابق، ص ١٩٧.
٧. عبد الباسط محمد دياب: مرجع سابق، ص ١٢٦٧.
٨. وزارة التعليم العالي: الإطار الاستراتيجي لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعي
والعالي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي للتعليم العالي، القاهرة، ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، ص ٨.
٩. المرجع السابق، ص٦.
١٠. جمال مصطفى محمد مصطفى: العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٨، ص١٢٦.
١١. جابر عبد الحميد، أحمد خيري كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ١٩٤.
١٢. أحمد فؤاد فودة: القاموس العام، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٦٥، ص٢٢٧
ويمكن الرجوع إلى:
-إلياس أنواطون وإدوارد: قاموس إلياس العصري، القاهرة، دار الياس العصرية للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ط ٣٢، ص ٣٨٣.
١٣. قسطنتين تودوري: المنجد، بيروت، دار النبراس العربي، ١٩٩٦، ص ٤١٨.
14. Daly, Herma: Globlization versus Internationalization some Implication, Global policy forum, retrieved, Nov .15,2008,p.1
١٥. مجدي قاسم وفاطمة سالم :مستقبل جودة العليم – التدويل وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية، القاهرة، دار العالم العربي، ١٠١٢، ص ١٣.
16. UNESCO, Interantional Co- operation in higher education: Trend., Higher education in twenty- first century: vision and action Paris, 5-9 October 1989, P 1990.

17. Rui yang: university Internationalizion its Meaning, Rationales and Implications Interculut ural Education, vol.13, N1, 2002,82.
18. Nicolescu, luminita and pricopie, Remus and popescu, Alina country differences in the internationalization of Higher Edcation Hoe can coutries lagging behind Diminish The Gap.Review of inter national comparative management vol. 10.No5, December, 2009,P977.
19. Usher, A& savino, M-A Global survey of Ranking and leagne Tables, institute of Higher Education policy, College and university Ranking systems: Global perspectives and American challenges, Institute for higher Education policy, Washington Dc, 2007, pp (23-34).

٢٠. نادر أبوخلف" :التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية، ورقة عمل بمؤتمر التوعية في التعليم الخاص الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٤، ص ٣.
٢١. اليونسكو: التعليم العالي في مجتمع العولمة – وثيقة توجيهية، باريس ٢٠٠٤.
٢٢. ناجي عبد الوهاب، علي نصار: تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية" مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد ٧٧، ابريل ٢٠١٢.
٢٣. أماني محمود حسن نصر: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتواره، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.

٢٤. محمد عبد الرازق إبراهيم: تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ٧٧، ابريل ٢٠١٢.

٢٥. أحمد سيد محمد: دور مؤسسات المعلومات الجامعية في رفع تصنيف جامعاتها عالمياً،
مجلة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد الحادي عشر العد الثاني (ابريل ومايو ويونية ٢٠١٠).

٢٦. عائشة سيف الأحمدي: "التصنيف العالمي لجامعات الدراسين السعوديين في الخارج – الواقع والمأمول" مجلة العلوم – التربوية والنفسية، المجلد ١٤، العدد ٢، يوليو ٢٠١٣.

٢٧. محمد بن كثيم الكيرعاني: مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية..." مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة – تجارب ومعايير ورؤى، المؤتمر الدولي الخامس المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٨. سعيد طه محمود: الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل والملامح والمتطلبات، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٣٤)، يناير ٢٠٠٠.

29. Rudzri, Romulad: "The Application of a strategic management model to the internationalization of higher education institutions, higher Education 1995 vol.29.no.4.Hune.

30. Lukman, R., krajnc, D. Glavic.P "university ranking using research, educational and environmental indicators". Journal of cleaner production In press 2008, 18 (7), pp (610-625).

31. Horie Miki: "Internationals students and internationalization of higher education in Jupan, 2003.

32. Nicolescu, luminita and pricopie, remus and popescu, alina, country differences in the internationalization of higher education how can countries lagging behind diminish the gap, review of international comparative management, vol,,10,no,5, December, 2009, p.76.

٣٣. لمياء محمد أحمد :العولمة ورسالة الجامعة :رؤية مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠، ص ٤٧.

٣٤. محمد عبد الحليم: المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي فش ضوء المتغيرات المحلية
والعالمية، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، العدد ١٣ مارس، ١٩٩٨، ص٩٨.

٣٥. أماني محمد حسن نصر: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي، إمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ٤٤.

36. Knight,j: Issues and trends in internationalization: acomparative perspective, anew world of knowledge: candaion universities and globalization. Ottawa: international development research center, xii,293.

37. Taylor, et al educational policy and the policeis of chage roultedge London, 1997, p56.

38. Bashs shurm munier: the impact of globalization on highen education an research in the arab states, morocco, may, 2007,P 17.

٣٩. محمد عبد الرازق بناء تكتل جامعى عربى فى ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم،
مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ٧٧، ابريل ٢٠١٢، ص ٣٤٢.

يمكن الرجوع إلى:
- محمد حسنين العجمى: التطوير الأكاديمى والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر، ٢٠٠٧.
- محمد عبد الرازق: مرجع سابق.
- عبد الباسط دياب: تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، مرجع سابق.
- ناجي عبد الوهاب وعلى عبد الرءوف: تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة، مجلة مستقبل التربية العربية.

٤٠. عبد الباسط محمد دياب: تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات
وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، كلية التربية،
جامعة بنى سويف، المؤتمر الثامن عشر ٢٠١٠، ص ١٣٢٠

٤١. ناجي عبد الوهاب وعلى عبد الرءوف: مرجع سابق، ص ٢١٨

٤٢. عبد الرحمن بن أحمد صانع:التصنيفات الدولية للجامعات- تجربة الجامعات السعودية
المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد الخامس، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي، ٢٠١١.

٤٣. اليونسكو: التعليم العالي فى مجتمع العولمة، وثيقة توجيهية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، ٢٠٠٤

44. Frederkeil ،g: some aspects of ranking methodology the he ranking in german university highen education in Europe xx v ، 389. 2002, p 389.

45. kobayashi, testuo: the university ranking" of asahi shimbun publications" jornal of international highen education vol3, no 4, 2010.

٤٦. فيليب التباخ :التصنيفات الدولية للجامعات، إطلالة موسم التصنيف مجلة السعودية للتعليم العالي، العدد الخامس، ١٤٣٢هـ، ص10.

٤٧. عبد الرحمن بن أحمد صائغ: مرجع سابق .

48. Stella, a & woodhouse, d: ranking of highen education institution – Australian universities quality agency 2000, p.1.

49. clark,m: the impact of ltighen education ranking on student access choice and apportunity, in the institure for itighen education policy (ed), washing ton dc. 2007, p.35.

50. unesco-cepes: berlin principles on ranking o fhighen education institutions: retrived may 30th , 2006.

٥١. جمال مصطفى محمد مصطفى :العوامل المؤثرة فى رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات الدولية للجامعات، مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٩٩.

٥٢. سوسن شاكر: الجودة في المؤسسات والبرامج الجامعية، عمان، ٢٠١٤.ص ٦٣.

٥٣. المرجع السابق، ص ٦٣.

٥٤. نادر أبو خلف: التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية، ورقة مقدمة لمؤتمر
النوعية فى التعليم الخاص الفلسطينى، برنامج التربية وإدارة ضبط النوعية فى جامعة القدس المفتوحة، الفترة من ٣-٥/٧/٢٠٠٤، جامعة القدس المفتوحة متاح عبر الموقع :

- http://www.usenews .com/u٥news/edu/college/eohome.htm.

55. Marginson, simon: global university rankings implications ingeneral and for Australia, jornal of higher education policy and manegment, vol. 29,no. 2. July, 2007, p 132.

٥٦. رياض عزيز هادى :الجامعات) النشأة والتطور والحرية الأكاديمية الاستقلالية (سلسلة ثقافة جامعية، جامعة بغداد – مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد الثانى، العدد الثانى، ٢٠١٠.

57. liu, nian cai and chang,ying: the academic ranking of world universities, highen education in Europe, vol . 30,no.2,july 2005,pp (131-132).
58. rauhvargers, andrejs: global university rankings and their impact, eua reporton rankings, relgium, 2011, p28.
59. Ismail, Muhammad: ranking of universtities and international conference on assessing quality in highen education, lst-3rd December, Lahore-rakistan,2008, p6.
٦٠. عبد الرحمن بن أحمد صائغ :التصنيفات الدولية للجامعات – تجربة الجامعات السعودية، مرجع سابق، ص ص (٢٧-٢٨).
61. Webometrics: webometrics ranking of world universities methodology retrieved, april 30th , 2007 available: http://www.wes.org/wenerHYPERLINK"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims" 106HYPERLINK"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims" aug/china.htmgims
62. Webommetrics: world universities, ranking on the web by cybermetrics lab. Available: http://www.webometrics .info.
٦٣. منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والبنك الدولي :مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، مرجع سابق، ص ١٩٥.
٦٤. سلمى البكرى والمعتز بالله عبد الفتاح: التعليم الأجنبى فى مصر بين نظريتى الغزو الثقافى والتفاعل الإيجابى، دراسة حالة للجامعة الأمريكية بالقاهرة، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية– التعليم العالي فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤-١٧ فبراير، ٢٠٠٥، ص١.
٦٥. فايز مراد مينا: التعليم العالي فى مصر التطوير وبدائل المستقبل، أوراق مصر ٢٠٢٠، أوراق مصر ٢٠٢٠، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١١، ص ٦٥.
٦٦. شبل بدران: الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى، التبعية الثقافية مفاهيم وأبعاد، القاهرة، دار الامين، ١٩٩٩، ص ١٢١.

٦٧. إيمان مصطفى محمد: التبادل التعليمى بين الجامعات كمدخل لتحقيق التفاهم الدولي فى كل من أمريكا واليابان ومصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية قسم التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص٢٠٦.

٦٨. وزارة التعليم العالي: مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي القاهرة، ٢٠٠٢.

٦٩. أمانى محمد حسن نصر :دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية فى تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها فى جمهورية مصر العربية، مرجع سابق.

٧٠. محمد فوزى رمضان حسانين: النشر الدولي وعودة الثقة للبحث العلمي المصري. http:// www.arsco.org/detailed e366a2fg- 20f7-4696-aaca-28fooc 4275c1

٧١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي :الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥ – ٢٠٣٠)، مقترح الخطة التنفيذية إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥.

٧٢. المرجع السابق.

٧٣. المرجع السابق.

٧٤. حامد عمار ومحسن يوسف: إصلاح التعليم فى مصر، منتدى الإصلاح العربى، مكتبة الأسكندرية، ٢٠٠٦، ص٧٩.

٧٥. محمد زكى عويس: سياسات البحث العلمي فى مصر، المؤتمر السنوى الثامن عشر، للبحوث السياسية، التعليم العالي فى مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠٠٥، ص١٣٦٤.

٧٦. المجلس الأعلى للجامعات: بيان بتطور اعتمادات موازنات جامعات ج.م.ع موزعة على الجامعات من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١١، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء، ٢٠١٣، ص ٢٠١٣.

٧٧. أحمد محمد الزنفلى: التخطيط الاستراتيجى للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٠، ص٤٠٨.

٧٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥ – ٢٠٣٠)، مرجع سابق.

٧٩. مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ونشرة البيانات القومية، السنة السادسة العدد (٢٢)، يناير ٢٠١٠.

٨٠. جمهورية مصر العربية: مجلس الوزراء، خطة تطوير البحث العلمي فى مصر، مايو ٢٠٠٧، ص١.

٨١. حامد عمار ومحسن يوسف: إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص٨٣.

82. D. bruce johnstone & Pamela n. marcucci: financing higher education world wide: who pay? Who sould pay? Maryyland, paltimore:the johns Hopkins university press 2010, p.4.

٨٣. المجالس القومية المتخصصة :تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا الدورة السابعة والعشرون، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص (١٦٠-١٦١).

يمكن الرجوع إلى:

- المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا الدورة الثانية والثلاثون، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٨٨.
- حامد عمار ومحسن يوسف: اصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص٨٠.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، أكتوبر، ٢٠٠١، ص ٢٩.

٨٤. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥ – ٢٠٣٠)، مقترح الخطة التنفيذية لإستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، مرجع سابق.

٨٥. المجلس الأعلى للجامعات: بيان بتطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم "حسب المشغول" على مستوى الجامعات بجمهورية مصر العربية فى السنوات

٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١١/٢٠١٢، القاهرة، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي إدارة الإحصاء، ٢٠١٣.

٨٦. المجلس الأعلى للجامعات: مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء، ٢٠١٣.

٨٧. سعيد اسماعيل على: التعليم العالي بين كمه وكيفه من التردى فى القبول إلى التردى فى المخرجات، المؤتمر السنوى الثامن عشر "التعليم العالي فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل" مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥، ص ٦١٦.

٨٨. وزارة التعليم العالي: تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي، تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل، المؤتمر القومى للتعليم العالي، مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات، ١٣-١٤ فبراير، ٢٠٠٠، ص ١١٧.

٨٩. المرجع السابق، ص١١٧.

٩٠. البنك الدولي: مراجعة السياسات التعليم العالي، التعليم العالي فى مصر، مرجع سابق، ص٢١٤.

٩١. المرجع السابق، ص١٩١.

٩٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٣٦.

٩٣. مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دراسة تحليلية للتطور فى هيكل الطلب على المهن والمؤهلات فى سوق العمل المصري، مدخل تعدادى السكان ١٩٨٦-١٩١٦، يوليو ٢٠٠١، ص٥.

٩٤. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الاستراتيجية التربية لتطوير التعليم العالي، مرجع سابق، ص٢٧.

95. Philipkother, markering management, (new jersey: prentice hall international, inc, 2000, p.121.

٩٦. محمد عبد الرازق ابراهيم :تصور مقترح لبناء تكتل جامعى عربى فى ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

97. Unesco: policy paper for change and development in higher education paris 1995, p.19.

98. Eddy,j.p. et al: 21st century leadership practices needed for higher education, education vol 117, no3, spring 1997, p. 329.

٩٩. محمد عبد الرازق ابراهيم : تصور مقترح لبناء تكتل جامعى عربى فى ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مرجع سابق، ص ٣٤٩.

١٠٠. ناجى عبد الوهاب وعلى عبد الرؤوف: تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

١٠١. البنك الدولي: مراجعات لسياسات التعليم الوظيفية، مرجع سابق، ص٢٠٢.

A Suggested Framework for Internationalizing the Egyptian University Education in the Light of International Standards of Universities' Classification

Abstract

The recent time witnesses a great change in higher and university education system; as the universities adopted the culture of internationalization. It transformed from regionalism to international, so; it is required a radical change in the philosophy, trends, and strategies of university education. The universities which do not adopt a scientific method had a less competitive position than those which are universal.

It is obvious that internationalization - as a mechanism to achieve that competitive position – is important. So; involving the global dimension in all the structures and activities of university institutions – became one of the most important aims of the recent university education and one of the characteristics which specify the status of the university institutions and their local, regional, and international achievements.

This research aimed at recognizing the concept of internationalization of university education. It identified the international classifications of universities and its standards. It realized the exerted efforts to internationalize the Egyptian university education. It checks on its actuality in the light of the international standards. Finally; it set a suggested framework for internationalizing the Egyptian university education in the light of the international standards of universities' classification.

The research concluded that internationalizing the university education is considered an essential element for improving the ranks of the Egyptian universities according to the international classifications. Also, it revealed

that there are many challenges that impede the efforts exerted for internationalizing the university education in Egypt. One of the most important challenges is the absence of a definite philosophy used as a basis of internationalization's policies. The research also showed that the decrease in number of foreign students and comers in Egyptian universities is due to many factors such as the weakness of the infra-structure of the universities, and the social conditions.

Key words: Internationalization of University Education – Universities' Classification.